المعايير السبعة للتأويل النحويّ على الشاهد الشعري عند ابن مالك ت٦٧٢ هـ

الدكتور

عادل محمود محمد محمود محمد

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بأسيوط

جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

المعايير السبعة للتأويل النحويّ على الشاهد الشعري
عند ابن مالك ت٦٧٢ هـ

عادل محمود محمد محمود محمد

قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بأسيوط ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : adelmahmod.47@azhar.edu.eg

الملخص

تتناول هذه الصفحات دراسة لما أوّله ابن مالك من شواهد شعرية وخرجه على خلاف ما استشهد به الكوفيون لمذهبهم في محاولةٍ منه لإبطال القاعدة النحوية التي بناها الكوفيون من خلال هذا الشاهد انتصاراً منه للمذهب البصري غالباً أو وصولاً منه لمذهب أو رأي مبتكرٍ يخالف به المذهب الكوفيّ .

وتظهر من خلال الدراسة الأسس والمعايير التي بنى عليها ابن مالك منهجه في تأويل الشاهد الشعري، وهذا مما وافق فيه ابن مالك البصريين حيث جاء تعامله مع الشاهد الشعري الذي استند إليه الكوفيون في تأصيلهم لقاعدة نحوية على خلاف ما عرف عنه واشتهر به من نزعة كوفية.

وقد وقفت على نيّف وثلاثين شاهدًا شعريًّا تعود إلى سبعة معايير، فجاءت دراستي لهذه الشواهد في إطار هذه الأسس والمعايير، فبيّنت موقف ابن مالك من كل شاهد منها ليقف القارئ على تأثر ابن مالك بأقوال السابقين في بعضها واجتهاده بشخصيته في بعضها الآخر.

كما أنني لم أغفل موقف اللاحقين لابن مالك تأثراً بمنهجه وتأويله؛ إظهاراً لما تركه تأويله من صدى في تصانيف وكتب المتأخرين.

الكلمات المفتاحية : المعايير السبعة ، التأويل النحويّ ، الشاهد الشعري ، ابن مالك .

The Seven Criteria for Syntactic Interpretation on the Poetic evidence of Ibn Malik D. 672 AH

Adel Mahmoud Mohamed Mahmoud
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Assiut, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt .
Email: adelmahmod.47@azhar.edu.eg

Abstract

These pages deal with a study of what Ibn Malik attributed to poetic evidence and produced it, contrary to what the Kufics cited for their doctrine, in an attempt to nullify the grammatical rule that the Kufics built through this evidence as a victory for the Basri doctrine often, or to reach a doctrine or innovative opinion that contradicts the Kufic doctrine.

The study shows the foundations and criteria upon which Ibn Malik built his method of interpreting the poetic evidence. This is what Ibn Malik agreed with the Basrians, as he dealt with the poetic evidence on which the Kufics relied in their rooting of a grammatical rule, in contrast to what was known and famous about him for his Kufic tendency.

I have found more than thirty poetic evidences referring to seven criteria, My study of these evidences came within the framework of these foundations and criteria ،So I illustrated Ibn Malik's opinion about each evidence; by which the reader can see how Ibn Malik was influenced by the previous statements in some of them and his diligence with his point of view in others.

I also did not neglect the position of those who followed Ibn Malik, influenced by his approach and interpretation, to show his interpretation's echo left in the works and books of the later ones.

Keywords: The Seven Criteria, Grammatical Interpretation, The Poetic Witness, Ibn Malik.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. وبعد؛ فهذا بحثٌ بعنوان: المعايير السبعة للتأويل النحويّ على الشاهد الشعري عند ابن مالك (رحمه الله)، والتأويل في حقيقته مصطلح نحوي مفاده محاولة النّحاة تخريج النّص المسموع مخالفًا للقاعدة المتفق عليها بحيث لا يصطدم معها؛ بل يتوافق معها أو مع غيرها من القواعد.

ولا يخفى على مشتغل بالدرس النحوي اعتماد الكوفيين للشاهد الشعري؛ ولو كان وحيدًا في بابه في التأصيل لقاعدة نحوية أو صرفية بخلاف مذهب البصريين؛ إذ لا يعتمدون البيت الواحد ولا البيتين، ويؤوّلون أغلب ما ورد من ذلك ممّا اعتمده الكوفيون أو يحكمون عليه بالشذوذ.

وسبب اختياري لهذا الموضوع أنّ ابن مالك، وإن كان في أغلب آرائه يتبع أهل الكوفة؛ إلا أنني وجدته في الشواهد الشعرية خرج عن عادته، فراح ينتصر للمذهب البصري مؤولاً تلك الشواهد التي استند إليها من استشهد بها في هذه المواضع، وستظهر الدراسة أنه في بعضها كان مقلدًا لسابقيه متابعًا لتأويلاتهم، كما كان في بعضها الآخر مجتهدًا صاحب بصمة في هذا التأويل.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد حظيت ظاهرة التأويل باهتمام الباحثين في الدرس النحوي؛ فنجد من درس التأويل بصفة عامة فوقف عند مفهومه(١) كما نجد من زاد فتطرق لبيان هذه الظاهرة مبيناً أسبابها ووسائلها(٢)، ومنهم من وجه دراسته لظاهرة التأويل عند عالم نحوي بعينه كمن درس ظاهرة التأويل عند ابن عادل الدمشقي(٣)، وكذا من درسها عند ابن السراج(٤)، أو السيرافي(٥)، ونجد أيضاً من درسها دراسة موازنة بين عالمين نحويين(٦)، ومنهم من

(١) ينظر: بحث بعنوان مفهوم التأويل في علم النحو (دراسة إبستيمولوجية) مقدم إلى كلية الآداب والعلوم الثقافية بجامعة سونن كاليجاكا الإسلامية الحكومية يوكجاكرتا ٢٠١٣ م للباحث عرفان أنتونو.

(٢) ينظر: حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد الثاني والثلاثون ٢٠١٧م بحث ترقية للدكتور سماسم بسيوني عبد العزيز مطر – أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ – جامعة الأزهر وعنوانه: التأويل أسبابه ووسائله في النحو والعربي.

(٣) ينظر: بحث دكتوراه بعنون التأويل النحوي عند ابن عادل الحنبلي في تفسيره اللباب في علوم الكتاب مقدم من الباحث صالح زيتوني للسنة الجامعية ١٤٣٨- ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧- ٢٠١٨ م بجامعة محمد خيضر بسكرة كلية الآداب واللغات قسم الآداب واللغة العربية.

(٤) ينظر: التأويل النحوي للشاهد الشعري عند ابن السراج، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بجرجا- العدد الحادي والعشرون- ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

(٥) ينظر: ملامح التأويل النحوي للشاهد الشعري عند السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، حمود ابن حماد الربعي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت – كلية الآداب- المجلد ١٢- العدد ٤٢.

(٦) ينظر: بحث ماجستير مقدم من الباحث عثمان جميل قاسم لكنج وعنوانه التأويل النحوي بين الفراء والزجاج من خلال كتابيهما معاني القرآن –المقدم بكلية الآداب قسم اللغة العربية بجامعة اليرموك ٢٠٠٩- ٢٠١٠م.

سلط الضوء في دراستها على الشواهد الشعرية في باب من أبواب النحو(١)، مِمَّا شجعني على شحذ الهمة لدراسة هذه الظاهرة، فوجهت همتي لدراسة الظاهرة عند ابن مالك؛ إذ لم أقف على دراسة على حد اطلاعي تخصّ ظاهرة التأويل عنده، ولما يتميّزُ به ابنُ مالك من نزعةٍ كوفيّةٍ في آرائه، فجاءت تأويلاته النحوية للشواهد الشعرية بنقيض هذه النزعة التي اشتهرت عنه وعرف بها.

(١) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية النحوية في باب إن وأخواتها، بحث منشور بمجلة جامعة طيبة للدكتور/ محمد بن عبد القادر هنادي، العدد٨- عام ١٤٣٧هـ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولما كان التأويل لتلك الشواهد الشعرية هو النزعة البصرية الغالبة على ابن مالك، رأيت أنها ظاهرة جديرة بإلقاء الضوء عليها، والتفتيش عن بواعثها وضوابطها عند ابن مالك، وبعد جمعي لما وقفت عليه من شواهد أولها ابن مالك أو ارتضى تأويلها متبعًا في ذلك سابقيه استقرأت هذه الشواهد، فوجدتها تندرج تحت معايير تجمعها وضوابط تعود إليها، وقد وقفت في استقرائي ذلك على سبعة معايير وهي:

المعيار الأول: **الحمل على اللفظ**.

المعيار الثاني: **الحمل على المعنى**.

المعيار الثالث: **الحذف**.

المعيار الرابع: **التوسع**.

المعيار الخامس: **الضرورات**.

المعيار السادس: **تضعيف القياس**.

المعيار السابع: **التضمين في الأفعال**.

وتظهر أهمية الدراسة في اهتمامها بالجانب التطبيقي بدراسة مفصلة مقارنة في دراسة ظاهرة التأويل للشاهد الشعري، وهي من الأهمية بمكان بجانب افتقار المكتبة النحوية لمثل هذه الدراسات مقارنة بغيرها مما يهتم بجانب الإعراب للقرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف .

المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة يمكن تلخيصه فيما يلي:

١- استقرأت الشواهد النحوية التي استشهد بها الكوفيون على مذهبهم وأولها ابن مالك تعضيداً لمذهب البصريين فوقفت على نيف وثلاثين شاهداً.

٢- قمت بدراسة هذه الشواهد في كتب ابن مالك وقوفًا على ما رجحه أو اعتمده فيها من تأويل.

٣- باستقراء الشواهد تبين أن تأويلها يندرج تحت معايير منضبطة وليست مجرد أفكار ملتقطة من هنا وهناك.

٤- حددت تلك المعايير وأدرجت تحتها الشواهد المعنية.

٥- فتشت عن هذه الشواهد في كتب المتقدمين فطالعت ما سطره فيها السابقون ليتبين من خلال عرضهم هل كان ابن مالك متابعاً لسابقيه في تأويل الشاهد أم كان صاحب بصمة خاصة في تأويله .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تمهيد

لقد دخل التأويل سائر العلوم، واندرج حتى مع أسماء المصنفات في كثير من الفنون؛ فكم من مصنف في تفسير القرآن العظيم التقى اسمه مع التأويل؛ لذا كان من الأهمية بمكان الإبانة عن معنى التأويل ودلالته وبيان أصل استخدام اللفظة عند المصنفين وفي مدارس النحويين.

التأويل لغة واصطلاحًا:

التَّأْوِيل في اللغة: المَرجِع والمَصير مأْخوذ مِنْ آلَ يَؤُولُ إِلى كَذَا :أَي صَارَ إِليه. وأَوَّلْتُهُ: صيَّرته إِليه. قال الْجَوْهَرِيُّ: التَّأْوِيل تَفْسِيرُ مَا يؤول إِليه الشَّيْءُ، وَقَدْ أَوّلته تَأْوِيلًا وتَأَوَّلْته بِمَعْنَى؛ فهما من الصيغ التي تختلف مبنى وتتفق معنى وَمِنْهُ قَوْلُ الأَعْشَى:

عَلَى أَنها كَانَتْ، تَأَوُّلُ حُبِّها ... تَأَوُّلُ رِبْعِيِّ السِّقاب، فأَصْحَبا[(١)]

قَالَ أَبو عُبَيْدَةَ: تَأَوُّلُ حُبِّها أَي تَفْسِيرُهُ وَمَرْجِعُهُ.

والتَّأْوِيل: عِبَارَةُ الرُّؤْيَا . وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيايَ مِنْ قَبْلُ[(٢)].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى الكبير ميمون بن قيس. ينظر: ديوانه ص ١١٣- المطبعة النموذجية بتحقيق د. محمد حسين، وتهذيب اللغة للأزهري بتحقيق: محمد عوض مرعب (ل م) ١٥/ ٣٣٠، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت- ط١ لسنة ٢٠٠١م، وتاج اللغة وصحاح العربية المعروف بالصحاح للجوهري الفارابي بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (أول) ٤/ ١٦٢٧ – دار العلم للملايين – بيروت- ط٤ لسنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ومقاييس اللغة لابن فارس بتحقيق: عبد السلام محمد هارون (أوه) ١/ ١٦٢، ط: دار الفكر لسنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، وتاج العروس للزبيدي (أول) ٢٨/ ٣٢، ط: دار الهداية.

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (أول) ٤/ ١٦٢٧، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب (المقدمة/ ٢٤)، ولسان العرب لابن منظور (أول) ١١/ ٣٤، ط: دار صادر – بيروت- الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

والتأويل هو أحد المناهج التفسيرية المنسوبة إلى الرأي والاجتهاد وإعمال العقل في فهم النص يقابلون به المنهج القائم على النقل والمعتمد على الأثر، وجاء أول ارتباط له مع التفسير في دعوة النبي صلى الله عليه وسلم للصحابي الجليل ابن عباس – رضي الله عنه – حيث قال في دعائه له: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»(١).

قال ابن الجوزي في بيان معنى التأويل في دعائه –صلى الله عليه وسلم: "وَاخْتلف الْعلمَاء فِي معنى التَّأْوِيل، فَذهب أَكثر القدماء إِلَى أَنه بِمَعْنى التَّفْسِير. وَقَالَ آخَرُونَ: بل التَّفْسِير إِخْرَاج الشَّيْء عَن مقَام الخفاء إِلَى مقَام التجلي، والتأويل نقل الْكَلَام عَن وَضعه الْأَصْلِيّ إِلَى مَا يحْتَاج فِي إثْبَاته إِلَى دَلِيل لولاه مَا ترك ظَاهر اللَّفْظ، فَهُوَ مَأْخُوذ من قَوْلك: آل الشَّيْء إِلَى كَذَا: أَي صَار إِلَيْهِ"(٢).

ويطلق النحاة لفظة التأويل ويريدون بها توجيه النص ليتفق مع القاعدة ولا يشذ عنها، وتناول القدامى التأويل في كلامهم دون أن يذكروا له تعريفًا صريحًا فيما وقفت عليه، وأوّل من وقفت له من النحويين على تعريف للتأويل جاء في ثنايا كلامه هو أبو حيان حيث قال: " لأن التأويل لا

(١) ينظر: المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة ٦/ ٣٨٣، بتحقيق: كمال يوسف الحوت– مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة: الأولى لسنة ١٤٠٩هـ، ومسند إسحاق بن راهويه ٤/ ٢٣٠، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي– مكتبة الإيمان – المدينة المنورة– ط١ لسنة ١٤١٢ – ١٩٩١م، ومسند أحمد٤/ ٢٢٥، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون– مؤسسة الرسالة– ط١ لسنة ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٢/ ٣٤١، ٣٤٢ –تحقيق: علي حسين البواب– ط: دار الوطن – الرياض.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول" (١).

أما المحدثون من النحاة فلهم تعريفات عدة على التأويل كلها تسير على نفس المعنى، وممّا وقفت عليه من تعريفات، تعريف بعضهم له بأنه: تبيين النّص بصورةٍ تجعله متفقاً مع القاعدة المتّبعة (٢).

وإنّ المتطلع للتأويل في الدرس النحوي يقف على أهمية التأويل ودوره الرئيس في سعة القاعدة النحوية ورحابتها؛ إذ لم تخل مدرسة من مدارس النحو من لمحة من لمحاته، ومن المقرّر عند النّحاة أنّهم لا يتكلفون التأويل، وإنّما يلجأون له عند الحاجة، وعندما لا يصح الكلام إلا به، ومن المسلم به أنّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأجدر بالقبول ممّا يحتاج إلى تأويل.

وقد تعددت تعريفات المحدثين من النحاة للتأويل:

- فراعى بعضهم في تعريفه للتأويل المخالفة الحاصلة للقياس اللغوي من مأثور الكلام مع العمل على تخريجه وتأويله؛ ليوافق تلك الأقيسة دون تصادم مع القاعدة اللغوية المطردة، فعرفه الدكتور غازي طليمات بأنه: النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفاً للأقيسة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها؛ لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي٤/٣٠٠- بتحقيق: د. حسن هنداوي- دار القلم - دمشق (من١إلى٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الطبعة: الأولى.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ص٢٣٢ ط: دار غريب للطباعة ط ١ لسنة ٢٠٠٦م.

والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها[١].

- كما راعى بعضهم الخفاء للتوجيه واحتياجه لتدبر وتفكر، فعرفه الدكتور محمد عيد بأنه: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر[٢].

- وراعى آخرون منهم الحمل على غير الظاهر بغية الوصول إلى الأصل اللغوي أو المعنى الصحيح، فعرفه الدكتور عبد الفتاح الحموز بأنه: حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل اللغوي[٣].

(١) ينظر: أثر التأويل النحوي في فهم النص، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد ١٥ لسنة ١٩٨٨ صـ ٢٤٩.
(٢) ينظر: أصول النحو العربي أ.د. محمد عيد ص ١٨٥- ط: القاهرة – ١٩٧٨ م.
(٣) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم . د. عبد الفتاح الحموز ١٩٨٤ م ص ١٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المعيار الأول :

الحمل على اللفظ

.. ويشمل

- **عد (مَنْ) نكرةً موصوفة بتقدير مضاف .**
- **ردّ احتمال الزمانية بـ (أنْ وصلتها) بإرادة التعليل والسببية.**

١- عد (مَنْ) نكرة موصوفة بالمصدر بتقدير مضاف

مذهب البصريين والفراء أن (مَن) لا تزاد؛ لأنّها اسم، والأسماء لا تزاد[١]. ويرى الكوفيون مجيئها زائدةً مُؤكدةً كما تُزاد "مَا". واستشهدوا لذلك بما أنشده الكِسائي لعَنْتَرَةَ:

يا شاةَ مَن قَنَصٍ لِمَنْ حَلتْ له ... حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَهَا لم تَحْرُمِ[٢]

قال: أراد "يا شاةَ قنصٍ"[٣].

موقف ابن مالك

ردّ ابن مالك الاحتجاج بالبيت بوجهين:

أحدهما: أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة ما.

والثاني: أن (مَن) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص، على تقدير: يا شاة رجل قنص، أي ذي قنص، والحمل على هذا راجح لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وأمثال ذلك كثيرة. بخلاف ما ذهب إليه الكسائي (رحمه الله)؛ فإنه لم يثبت مثله دون احتمال فوجب اجتنابه[٤].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٢٤.

(٢) بيت من الكامل، لعنترة بن شداد. ينظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي١/ ٧١- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي- ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م ، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٤١٤، وشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني ١/ ٢١٦ – تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون- ط: هجر للطباعة – ط١ لسنة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٤ .

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تأصيل المسألة عند المتقدمين

والحق أن ما ذهب إليه ابن مالك هو متابعة منه لما ذكره ابن يعيش في شرحه على المفصل حيث قال: " وأصحابُنا يُنشِدونه: "يا شاةَ ما قنصٍ". فإن صحّت روايتُهم، حُمل على أنها موصوفة، و"قنصٌ" الصفة، فهو مصدر بمعنى: قانص، كما قالوا: "ماء غَوْرٌ"، أي: غائرٌ، و"رجل عَدْلٌ"، أي: عادلٌ. والمراد: يا شاةَ إنسانٍ قانصٍ"[(١)].

كما سبق السيرافي كلا من ابن يعيش وابن مالك؛ فذكر تأويل البيتين؛ قال السيرافي: " فجعل – الكسائي– (من) في هذين البيتين بمنزلة (ما) في الصلة. فأما البيت الأول فقد زعم بعضهم أنّ معناه الأثرون من يعد عددا، فحذف الفعل، واكتفى بالمصدر منه، كما يقول: ما أنت إلا سيرًا، وأما البيت الثاني فإنّ رواية أكثر الناس:

يا شاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلتْ له ... .

فإن كانت الرواية صحيحة في "من" فهي لعمري زائدة، وقد يحتمل أن لا تكون زائدة، وتجعل من نكرة بمنزلة إنسان. قنص بمعنى قانص وهو نعت له ."[(٢)]

وما ذكره كلٌّ من السيرافي وابن يعيش وابن مالك من تأويل لهذه الشواهد ذكره أبو بكر ابن الأنباري (ت٣٢٨) منسوباً للفراء قال : "وقال الفراء: أنشدني الكسائي بيت عنترة:

يا شاةَ مَن قَنَصٍ لِمَنْ حَلتْ له ... .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤١٤ .
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٧١.

قال: وزعم الكسائي إنه إنما أراد يا شاة قنص، وجعل من حشوا في الكلام كما تكون ما حشوا. وأنكر الفراء هذا وقال: إنما أراد يا شاة من مقتنص، لأنّ "من" لا تكون حشوًا ولا تُلغَى.

كما أنشد الكسائي والفراء:

آل الزبير سَنَامُ المجدِ قد علمتْ ... ذاك القبائلُ والأثَرونْ مَنْ عدداً[(١)]

فقال الكسائي: (من) صلة والمعنى الأثرون عددا. وقال الفراء: عددًا صلة لمن كأنه قال: من معدودًا"[(٢)]. فالتقدير عنده: الأثرون عددا. وتأولوا هذا السماع على جعل "من" نكرة موصوفة، والتقدير: والأثرون من يعد، وصف "من" بـ"عدد" كما وصفها بـ"قنص"[(٣)].

فظهر من خلال ذلك انتصار ابن مالك للبصريين ومتابعته لكل من الفراء والسيرافي وابن يعيش ممن رأوا تأويل الشاهد النحوي الذي احتج به المجوّزون لزيادة (مَنْ) الاسمية من الكوفيين. كما استند إلى الرواية الأخرى التي لا شاهد فيها .

صدى قول الكوفيين وتأويل ابن مالك عند من جاء بعده

---

(١) بيت من البسيط، لم قف على قائله. ينظر: شرح كتاب سيبويه١/ ٧١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ص ٣٥٣ -تحقيق: عبد السلام محمد هارون- ط: دار المعارف- الطبعة: الخامسة، والتذييل والتكميل٣/ ١٢٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (١/ ٣٥٥) – تحقيق : رجب عثمان محمدوغيره- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط١ لسنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م..

(٢) شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ٣٥٣ -.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٧١، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ترك موقف الكوفيين وتأويل ابن مالك صداه عند من جاء بعدهم وظهر ذلك جليا في موقف أبي حيان من زيادة (من) في غير ضرورة ويظهر ذلك فيما يلي:

أولاً: احتمالية زيادة (من) في غير الشعر:

ذكر أبو حيان احتمال زيادة (مَنْ) في غير الشعر –أيضاً– على ما هو المذهب عند الكسائي، وجعل من ذلك قراءة طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ (أَيًّا مِنْ تَدْعُوا)[1] فهي تحتمل زيادة (من) ويشهد لمذهب الكسائي ويعضد القول بالزيادة في الشواهد؛ غير أنهم خرجوا القراءة أيضا على غير الزيادة .

ثانياً: تخريج القراءة على غير الزيادة :

ذكر أبو حيان أيضاً في تخريج قراءة طلحة بن مصرف وجهًا آخر تحتمله غير وجه زيادة (من)، وهو احتمال الجمع بَيْنَ أَدَاتَيْ شَرْطٍ عَلَى وَجْهِ الشُّذُوذِ وقد ورد الجَمعَ بَيْنَ حَرْفَيْ جَرٍّ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ[2]

---

(١) هذه قراءة طلحة بن مصرف للآية (١١٠) في سورة الإسراء وهي قراءة شاذة. ينظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ٧/ ١٢٧–تحقيق: صدقي محمد جميل– ط: دار الفكر – بيروت، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٧/ ٤٢٩– تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط– ط: دار القلم، دمشق، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ١٢/ ٤٠٩ – تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض– دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان– ط١ لسنة ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

(٢) صدر بيت من الطويل، وتمامه: "أَصَعَّدَ في عُلْوَ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا". وفي رواية: "أصعَّد عن جَوَّ السّما أم تصوبا".ويروى فيه: "يسألنه". وهو للأسود بن يعفر، ينظر: ديوانه ص ٢١– بتحقيق نوري حمودي القيسي–ط: المطبعة العامة للصحافة والطباعة – مطبعة الجمهورية ١٣٩٠هـ–١٩٧٠م ، ودون نسبة كما في مفتاح العلوم للسكاكي ص ٩٨ –تحيق: نعيم زرزور– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط٢ لسنة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، والعدة في إعراب العمدة لابن فرحون ١/ ٥٥٢–تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد– ط: دار

وقد سهل ذلك الجمع هنا اخْتِلَاف اللَّفْظتين.

وَعليه فإن الضَّمِير فِي (فَلَهُ) عَائِدٌ عَلَى مُسَمَّى الِاسْمَيْنِ وَهُوَ وَاحِدٌ، أَيْ فَلِمُسَمَّاهُمَا الْأَسْماءُ الْحُسْنى[١].

كما جَمَعُوا أيضاً بين حَرْفَيْنِ عامِلَيْنِ مُتَّحِدَّيْ اللفظِ والمعنى، كقوله:

فلا واللهِ لا يلفى لِما بي. . . ولا لِلِما بهم أبداً دَواءُ[٢]

فغيره أولى[٣].

ونص العكبريّ على أن البيت من الشاذ الْمَصْنُوع الذى لَا يعرج عَلَيْهِ[٤]، كما نص ابن مالك على أنّ توكيد حرف ليس من حروف الجواب بإعادته دون ما اتصل به لم يستعمل إلا بقلة وشذوذ، كما أكّد على أنّه ما

الإمام البخاري – الدوحة، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٥/ ٢٤٠٠ –بتحقيق: رجب عثمان محمد – ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة– ط١ لسنة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش٦/ ٢٨٩٨–بتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون– ط: دار السلام – ط١ لسنة ١٤٢٨ هـ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٦.

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير ٧/ ١٢٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي. ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي١/ ٥٠٥ –تحقيق: أحمد ظافر كوجان– ط: لجنة التراث العربي، لسنة ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م، وبدون نسبة في الارتشاف ٥/ ٢٤٠٠، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ٢/ ٣٠٨–بتحقيق: عبد السلام محمد هارون– مكتبة الخانجي، القاهرة– ط٤ لسنة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م، والمعجم المفصل في شواهد العربية للدكتور إميل بديع يعقوب ١/ ٥٥ – دار الكتب العلمية– الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

(٣) ينظر الدر المصون للسمين الحلبي٨/ ٥٩٩.

(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢/ ٤٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كان على حرف واحد كانت إعادته مفردًا في غاية من الشذوذ، فلو كان المؤكد مغايرًا في اللفظ للمؤكد كان الشذوذ أقلّ[١].

ومن ذلك قراءة الكسائي لقوله تعالى:﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ [٢] بتخفيف «ألا»[٣]، وفيها تنبيهٌ واستفتاحٌ، و«يا» بعدها تحتمل أن تكون حرف نداءٍ أو تنبيهٍ أيضاً. فعلى احتمال النداء تكثر المحذوفات مِنْ غيرِ بقاءِ ما يَدُلُّ على المحذوفِ، وعلى احتمال التنبيه يعارضنَا هنا أنَّ قبلَها حرفَ تنبيهٍ آخرَ وهو «ألا»، وقد اعْتُذِرَ عن هذا الاجتماع: بأنه جُمِع بينهما تأكيداً. وإذا كانوا قد جَمَعُوا بين حرفين عامِلَيْنِ للتأكيدِ فغيرُ العامِلَيْن أولى[٤]، فعلى القول بالجمع بين الحرفين العاملين يسقط الاستدلال بالقراءة على زيادة «من».

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ٣/ ١١٨٧، ١١٨٨-تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي -ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة- ط١ لسنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٢) من الآية (٢٥) في سورة النمل.

(٣) قراءة الكسائي بتخفيف اللام، ويقف: {أَلا يَا} ويبتدئ {اُسْجُدُوا} على الأمر، أي: ألا يا أيها الناس اسجدوا، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٤٨٠-بتحقيق: شوقي ضيف- ط: دار المعارف – مصر ط٢ لسنة ١٤٠٠هـ، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص ١٦٧-بتحقيق: اوتو تريزل- ط: دار الكتاب العربي – بيروت- ط٢ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي٥/ ٣٨٣-بتحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي- دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت- ط٢ لسنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

(٤) ينظر: الدر المصون ٨/ ٥٩٨ ، ٥٩٩.

٢- ردّ احتمال الزّمانيّة بـ (أنْ وصلتها) بإرادة التّعليل والسّببيّة

حمل ابن جني (أنْ وصلتها) على (ما وصلتها) فأوقعها موقع ظرف الزمان، واستشهد لذلك بقول تَأَبَّطَ شَرًّا :

فقلتُ لها لا تَنْكِحِيه فإنه ... لأول سَهْمٍ أنْ يلاقِيَ مَجْمَعًا[١]

ومعناه عنده: لأول سهم زمان ملاقاته مجمعاً أو وقت ملاقاته [٢].

ونظيره قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ الْهُذَلِيِّ:

وَتَاللَّهِ مَا أن شهلة أُمُّ وَاحِدٍ ... بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا[٣]

قال أبو حيان: "وَأَجَازَ ابْنُ جِنِّي أَنْ تَقَعَ (أَنْ) ظَرْفًا، كَمَا يَقَعُ صَرِيحُ الْمَصْدَرِ"[٤]، فَأَجَازَ فِي البيتين السابقين أَنْ يكون (أنْ يلاقي) تَقْدِيرَهُ: وَقْتَ لِقَائِهِ الْجَمْعَ، وَأَنْ يَكُونَ (أَنْ يُهَانَ) تَقْدِيرَهُ: وَقْتَ إِهَانَةِ صَغِيرِهَا[٥].

وقد حمل ابن جني «أن وصلتها» في ذلك على «ما وصلتها» فيما تختص به نيابتها عن ظرف زمانٍ موصولة في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ

---

(١) بيت من الطويل وهو لتأبط شرا: ينظر البحر المحيط في التفسير٦/ ٢٩٧، والدر المصون ٦/ ٥٢٢، واللباب في علوم الكتاب١١/ ١٥٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٢٢٦، وتمهيد القواعد٢/٧٥٩، والتذييل والتكميل٣/١٥٣.

(٣) بيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب. ينظر: البحر المحيط في التفسير٦/ ٢٩٧، والدر المصون ٦/ ٥٢٢، واللباب في علوم الكتاب ١١/ ١٥٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص ٤٠١ – تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله– دار الفكر – دمشق– الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

(٤) البحر المحيط في التفسير ٦/ ٢٩٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق؛ الصفحة ذاتها .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مُثبتٍ نحو: "لا أصحبه ما ذر شارق"، وقوله تعالى:﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾[١] أي: مدة ذرور شارق، ومدة دوام السموات. وتُسمى هذه ظرفية[٢].

وقد تبعه الزمخشري في ذلك؛ فهو يرى أنّ «أن» تشارك في هذا المعنى «ما»، وحمل على ذلك قوله تعالى:﴿ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ ﴾[٣]، وقوله تعالى:﴿ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾[٤]، تقديره عنده: وقت أن آتاه الله الملك، وإلا حين أن يصدقوا[٥].

فجعل الزمخشري تعلق «أن أتاه» بـ «حاجّ» على وجهين:

أحدهما: الظرفية الزمانية : أي حاجّ وقت أن آتاه اللَّه الملك.

والثاني: حاجّ؛ لأنّ ﴿ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ ﴾[٦]، على معنى أنّ إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر والعتوّ؛ فحاجّ لذلك[٧].

كما جعل تعلق﴿ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾[٨] بـ «عليه» أو بـ «مسلمة»، فكأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه. وجعل محلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، حملاً على «ما وصلتها» كقولهم: اجلس ما

(١) من الآية (١٠٧) في سورة هود.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل٣/ ١٥٣.
(٣) من الآية (٢٥٨) في سورة البقرة.
(٤) من الآية (٩٢) في سورة النساء.
(٥) ينظر: مغني اللبيب ص٤٠١، والتذييل والتكميل٣/ ١٥٣.
(٦) من الآية (٢٥٨) في سورة البقرة.
(٧) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ١/ ٣٠٥- ط: دار الكتاب العربي – بيروت- ط٣ لسنة ١٤٠٧هـ.
(٨) من الآية (٩٢) في سورة النساء.

دام زيد جالسًا[١].

موقف ابن مالك مما استشهد به ابن جني

رفض ابن مالك احتمال الظرفية الزمانية في «أن وصلتها» وردّ ما استشهد به ابن جني على صحة ذلك بتأويله على إرادة السببية أو التعليل، وقال ابن مالك عن الشاهد: "ولا حجّة فيه لإمكان أن يكون التقدير: فإنّه لأوّل سهم بأن يلاقى مَجْمَعًا :أي سبب ملاقاته مجمعًا، وهذا التقدير موافق للمعنى، مع الاتفاق على كثرة نظائره، فهو أولى"[٢].

صدى المذهبين عند أبي حيان:

أولاً: متابعته التأويل في شرحه على التسهيل:

ظهر للمذهب القائل بالتأويل صدى عند أبي حيان الأندلسي في شرحه على التسهيل فتابع فيه شيخه ابن مالك، فتأوّل ما ورد من ذلك كله على قصد التعليل ؛ لا الزمانية ؛ قال : "وما احتجوا به لا دليل فيه لأن ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [٣] تعليلٌ، أي: لأن آتاه الله، وكذلك:﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾[٤]، وكذلك: (بأن يلاقي مجمعًا)، وهذا معنى صحيح سائغ، ولم يقم دليلٌ على أن تكون "أن" ظرفية مثل "ما"."[٥].

ثانياً: اعتماد أبي حيان المذهبين في تفسيره:

وبناء على مذهب ابن جني نص أبو حيان في قوله تعالى:﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ

(١) ينظر: الكشاف١/ ٥٥٠.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٦، وتمهيد القواعد٢/ ٧٥٩.
(٣) من الآية (٢٥٨) في سورة البقرة.
(٤) من الآية (٩٢) في سورة النساء.
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ١٥٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بِكُمْ﴾[١] على أنك إِنْ جَعَلْتَ «أَنْ وَالْفِعْلَ» وَاقِعَةً مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ ظَرْفَ زَمَانٍ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَتَأْتُنَّنِي بِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا إِحَاطَةً بِكُمْ أَيْ: إِلَّا وَقْتَ إِحَاطَةٍ بِكُمْ.

كما نص – أيضاً – على أن ابن الْأَنْبَارِيِّ مَنَعَ ذَلِكَ فَقَالَ: مَا مَعْنَاهُ: يَجُوزُ خُرُوجُنَا صِيَاحَ الدِّيكِ أَيْ: وَقْتَ صِيَاحِ الدِّيكِ، وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُنَا أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ، وَلَا مَا يَصِيحُ الدِّيكُ. وَإِنْ كَانَتْ أَنْ وَمَا مَصْدَرِيَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ ظَرْفًا الْمَصْدَرُ الْمُصَرَّحُ بِلَفْظِهِ[٢].

وقال أبو حيان: "فَعَلَى مَا أَجَازَهُ ابْنُ جِنِّي يَجُوزُ أَنْ تَخْرُجَ الْآيَةُ وَيَبْقَى لَتَأْتُنَّنِي بِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْإِثْبَاتِ، وَلَا يُقَدَّرُ فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ"[٣].

وقال أيضا: " وَهَذَا الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ مُرَاعَى فِي قَوْلِهِ: ﴿لَتَأْتُنَّنِي﴾ [٤]، وَإِنْ كَانَ مُثْبَتًا مَعْنَى النَّفْيِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَمْتَنِعُونَ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهِ لِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا لِأَنْ يُحَاطَ بِكُمْ. وَمِثَالُهُ مِنَ الْمُثْبَتِ فِي اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ النَّفْيُ قَوْلُهُمْ: أُنْشُدُكَ اللَّهَ إِلَّا فَعَلْتَ أَيْ: مَا أُنْشُدُكَ إِلَّا الْفِعْلَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنًى مِنَ الْأَحْوَالِ مُقَدَّرًا بِالْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ حَالًا، وَإِنْ كَانَ صَرِيحُ الْمَصْدَرِ قَدْ يَقَعُ حَالًا، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَتَأْتُنَّنِي بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا إِحَاطَةً بِكُمْ أَيْ: مُحَاطًا بِكُمْ، لِأَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ أَنِ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ لَا تَقَعُ حَالًا وَإِنْ كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِالْمَصْدَرِ الَّذِي قَدْ يَقَعُ بِنَفْسِهِ حَالًا"[٥].

---

(١) من الآية (٦٦) في سورة يوسف.
(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير٦/ ٢٩٧.
(٣) البحر المحيط في التفسير ٦/ ٢٩٧.
(٤) من الآية (٦٦) في سورة يوسف.
(٥) البحر المحيط في التفسير٦/ ٢٩٧.

المعيار الثاني:

الحمل على المعنى

.. ويشمل :

- **وقف (حيث) على المكانية وإن احتملت الزمانية.**
- **حمل (أفعِل) على الطلب لا على التعجب .**

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١- وقف (حيث) على المكانية وإن احتملت الزمانية

احتمال الظرفية الزمانية في «حيثُ»

مِمّا نقل عن الأخفش أنه أجاز استعمال «حيث» بمعنى «حين»، فهي بذلك ظرف زمان[١]، وحمل على ذلك قول الشاعر:

لِلفتى عقلٌ يعيشُ به ... حيثُ تَهْدِي ساقَه قَدَمُهْ[٢]

وتابعه في ذلك ابن يعيش[٣]، وابن الصائغ [٤] .

قال ابن يعيش : "وقد يُستعمل «حَيْثُ» بمعنى الزمان"[٥].

وعدّ ابنُ عطية في تفسيره البيت من شواهد أبي عليّ الفارسي؛ قال: وقالت فرقة: «حَيْثُ» قد تكون ظرف زمان، وأنشد أبو علي في هذا بيت طرفة .. ثم قال: كأنه قال مدة مشيه وتنقله[٦].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ٢/ ٧٧- تحقيق د. عبد الإله النبهان- ط: دار الفكر – دمشق ط١ لسنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي ١/ ٤٧٣ -تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- ط١ لسنة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ٥٣٠ – تحقيق: د. محمد كامل بركات: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) –ط١ (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ) ، والعدة في إعراب العمدة لابن فرحون١/ ١٣١، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٠٤، والتذييل والتكميل ٨/ ٦٨.

(٢) البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد. في ديوانه ص ٧٣-تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين-ط: دار الكتب العلمية- ط٣ لسنة ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م، وخزانة الأدب ٧/ ١٩، ولسان العرب ١٠/ ١٦٨ (سوق)، ١٥/ ٣٥٧ (هدى)، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٢٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١١٥.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ٢/ ٩٠٢- تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي- ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية- ط١ لسنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١١٥.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي لمعروف بتفسير ابن عطية٣/ ٣٦٨- تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد- دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ لسنة – ١٤٢٢هـ.

وقف (حيث) للمكان وتأويل ابن مالك لما يحتمل الزمان فيها

رد ابن مالك القول باحتمالية الظرفية المكانية لـ «حيث»؛ فهو يرى أنّ «حيث» لا تكون أبدًا إلا للمكان، ومتى وردت محتملة للزمان؛ فهي مؤولة بالمكان عنده؛ قال ابن مالك عن مذهب الأخفش في البيت السابق: "ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان"(١).

جذور التأويل عند السابقين

وقد سبق ابن مالك في ذلك، فقد رد أبو البقاء العكبري مذهب الأخفش مؤكدًا على معنى الظرفية المكانية في «حيث»، وقال عن استشهاد الأخفش: " وَهَذَا غيرُ لازمٍ؛ إِذْ يُمكن أَن يكون الْمَعْنى فِي أيِّ مَكَان كَانَ"(٢) .

متابعات للتأويل وانتصارات له

وفي بيان هذا التأويل يقول ابن عقيل معارضًا مذهب الأخفش ومؤيدًا مذهب ابن مالك : "ورُدّ بأن ظاهره أنّها فيه للمكان؛ إذ المعنى حيث مشى وتوجه"(٣).

وقال السمين الحلبي: وزعم الأخفش أنها تكونُ ظرفَ زمانٍ .. وأنشد البيت ..ثم قال: ولا دليلَ فيه لأنها على بابِها (٤).

وسطية ابن الشجري بين المذهبين

وقد اتّخذ ابن الشجري في أماليه موقفاً وسطاً؛ فجعل الأصل فيها الظرفية المكانية، ونصّ على أنهم استعملوها للمكانية بقلة(٥).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٣.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٧٧.
(٣) ينظر: المساعد١/ ٥٣٠.
(٤) ينظر: الدر المصون١/ ٢٨٢، واللباب في علوم الكتاب ١/ ٥٥٣.
(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٥٩٩-تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي، القاهرة- ط١ لسنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

صدى وسطية مذهب ابن الشجري عند المتأخرين

تأثر متأخرو النحويين بوسطية ابن الشجري فجاءت عباراتهم في إطار الجمع بين ما قاله الأخفش وجعلوه هو الأصل، وما قرره العكبري وابن مالك من التأويل وجعلوه جائزاً وصحيحًا على قلة، فقد نص الدكتور/ أحمد مختار عمر على أنّ الأصل في «حيث» أن تكون للمكان، وقد تأتي للزمان؛ لكنه قليل، فقال: الأصل في «حيث» أن تكون للمكان، وقد تكون للزمان؛ لكنه قليل" (١)، ثم استشهد بالبيت ذاته.

وتابعه الدكتور عباس حسن ناقلا ذلك لكن دون نسبته قال : "فقد قالوا: إنّ الأصلَ فيها أن تكون للمكان، وقد تكون للزمان" (٢)، ثم استشهد بالبيت ذاته.

تعقيب

قلت: ولا حاجة لتحميلها معنى الزمانية؛ إذ لو تضمنت معنى الزمان لكثرت الشواهد بذلك، فكيف ولم يوجد إلا شاهد واحد مع نسبة الكلام فيها للأخفش، وجُلّ من نسبوا له ذلك رفضوه أو حكموا بقلته، وخرجوا الوارد منه على معنى المكان(٣)، كما أنّني لم أقف على كلام للأخفش في ذلك لا في معانيه؛ ولا قوافيه.

---

(١) معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي للدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل ١/ ٣٣٩ – ط: عالم الكتب، القاهرة– ط١ لسنة ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

(٢) النحو الوافي لعباس حسن ٢/ ٢٩٠ – ط: دار المعارف– الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

(٣) قال أبو علي الأصفهاني: "لأن المعنى: للفتى عقلٌ يعيش به مدة سعيه وحياته؛ ونهوضه بساقه في أمره. ويجوز أن يكون حيث ظرفاً لمكانٍ، ويكون المعنى: إنا نعتسف الطريق فحيث مال الليل ملنا معه". شرح ديوان الحماسة ص ٦٢٦.

٢- حمل (أفعِل) على الطلب لا على التعجب

عند حذف الباء المصاحبة غير «أن» بعد «أفعِل» للضرورة فإن جمهور النحاة على وجوب الرفع؛ إلا أنّ الفراء قال هنا بالنصب على المفعولية، وتابعه الزمخشري وابن خروف، فهم يجعلون في الأمر مضمراً هو الفاعل، وهو عندهم؛ إمّا ضمير لمصدر الفعل الدال على الأمر، وإما ضمير للمخاطب، وقد استشهدوا بقول الشاعر:

ألا طرقتْ رحالَ القومِ ليلى ... فأبْعدْ دارَ مرتحلٍ مَزارا [(١)].

أراد: فأبعد بدار، فحذف الباء[(٢)].

وبقول الآخر:

فأجدر مثل ذلك أن يكونا[(٣)]

موقف ابن مالك:

يرى ابن مالك أنّه لا حجة فيما استشهدوا به من قول الشاعر:

ألا طرقتْ رحالَ القومِ ليلى ... فأبْعدْ دارَ مرتحلٍ مَزارا

---

(١) بيت من الوافر، لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥، والمساعد٢/ ١٥٠، وتمهيد القواعد٦/ ٢٦١٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٩٣، وهمع الهوامع ٣/ ٥٠.

(٢) ينظر: الإبانة في اللغة العربية لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري١/ ١٥٩- بتحقيق: د. عبد الكريم خليفة - وآخرين - ط : وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان- الطبعة: الأولى لسنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، والمساعد٢/ ١٥٠، ١٥١.

(٣) عجز بيت من الوافر، لا يعرف قائله؛ ولا تتمته. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٥، وتمهيد القواعد٦/ ٢٦٢٠، والتذييل والتكميل١٠/ ١٩٣، والمقاصد الشافية بشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٣/ ٣٨-لمجموعة من المحققين-ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة- ط١ لسنة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لإمكان جعل «أبعد» دعاء، على معنى: أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته، كأنّه يحرّض نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى، لأنه صار بطروقها مزارا[١].

كما أكد أيضًا على أنه لا حجة له في قول الشاعر:

وأجْدرْ مثل ذلك أن يكونا

وذلك لاحتمال أن يكون "أجدرْ" فعل أمر عاريًا من التعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون، أي حقيقا بالكون، يقال جدُر بكذا جَدارة، أي صار به جديرا وأجدرته أي: جعلته جديرا أي حقيقا. ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب مسندا إلى مثل ذلك ثم حذفت الباء اضطرارا واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية، لكنه بُني لإضافته إلى مبنى، كما بُني في قوله تعالى:﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [٢] على قراءة غير أبي بكر وحمزة والكسائي"[٣].

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٥، وتمهيد القواعد٦/ ٢٦١٩، والتذييل والتكميل١٠/ ١٩٤.

(٢) من الآية (٢٣) في سورة الذاريات.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٥، وتمهيد القواعد٦/ ٢٦٢٠، والتذييل والتكميل١٠/ ١٩٤.

المعيار الثالث :

الحذف.. ويشمل :

- **حذف المبتدأ**
- **حذف الخبر**.
- **حذف العامل مع دلالة اسم الفاعل**.
- **تقدير عامل مضمر دل عليه المظهر**.
- **حذف الموصوف مع صفته ودخول العامل فيه على معمول الوصف**.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١- حذف المبتدأ

أجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه الشرط[١]، واحتج بقول الشاعر:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكح فتاتهم ... وأُكْرُومةُ الحَيَّيْن خِلْوٌ كما هيا[٢]

وبقول الآخر:

أرَواحٌ، مودِّع، أم بكور ... أنت فانظر: لأيّ ذاك تصير؟[٣]

قال الأخفش : "والرفع أيضاً جائز على أن لا يضمر"[٤].

فالذي يراه الأخفش أنّ الرّفع هنا في الاسم قبل الفاء على الابتداء؛ إذ لا يشترط إضمار مبتدأ أو غيره .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٣٠، والجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ص ٧١- تحقيق: د فخر الدين قباوة - والأستاذ محمد نديم فاضل- ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- ط١ لسنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، وهمع الهوامع ١/ ٤٠٦، والتذييل والتكميل ٤/ ١٠٧.

(٢) بيت من الطويل، لا يعرف قائله. ينظر: الكتاب لسيبويه١/ ١٣٩- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- ط: مكتبة الخانجي، القاهرة- ط٣ لسنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، والجنى الداني ص ٧١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد جمال الدين ابن هشام (٢/ ١٤٣)- بتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي- ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ومغني اللبيب ص٢١٩، وهمع الهوامع١/ ٤٠٦.

(٣) بيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد، كما في الكتاب لسيبويه١/ ١٤٠، والجنى الداني ص ٧١، ومغني اللبيب ص ٢٢٠، وهمع الهوامع١/ ٤٠٦.

(٤) معانى القرآن للأخفش ١/ ٨٣ -تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة- ط: مكتبة الخانجي، القاهرة.

ويرى غيره أنّه لا حجة في ذلك لاحتمال كون «خولان» خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه قبيلة خولان ، أو هؤلاء خولان. وكون أنت فاعل فعل مقدر، يفسره الظاهر، أي: فانظر أنت(١).

سيبويه يؤول الشاهد :

ونصّ سيبويه على تقدير مبتدأ أخبر عنه بما عده الأخفش مبتدأ، ولا يستقيم الكلام عنده إلا بذلك، قال سيبويه : "وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أنْ تقولَ: عبد الله فاضربه، إذا كان مبيناً على مبتدأ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ. فأمّا في المظهر فقولُك: هذا زيدٌ فاضربْه، وإن شئت لم تُظْهِرْ " هذا " ويَعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ واللهِ فانظْر إليه، كأنّك قلت: هذا الهلالُ، ثم جئتَ بالأمر.

وممّا يَدُلُّك على حُسنِ الفاء ههنا أنّك لو قلت: هذا زيدٌ فحَسَنٌ جميلٌ كان " كلاماً " جيّداً. ومن ذلك قول الشاعر:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ ... وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا

هكذا سُمِعَ من العرب تُنْشِدُه." (٢).

ابن مالك يتابع سيبويه فيؤول الشاهد

وقد تابع ابن مالك سيبويه في ذلك، فنصّ أولاً على أنّه سماع، قال: "وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط، نحو: زيد فمنطلق. ورأيه في ذلك ضعيف، لأنّه لم يرد به سماع"(٣).

---

(١) ينظر: الجنى الداني ص ٧١ ، ٧٢.
(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ١٣٨.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كما أنّه أخذ بمنهج التأويل فيه متابعة لسيبويه، فتأوّل الوارد من ذلك، فأجاب عن البيت بأن المعنى هذه خولان، فخولان خبر مبتدأ محذوف(١).

ونحوه قول الشاعر:

أرَواحٌ مودِّع أم بكور ... أنت فانظر لأيّ ذاك تصير(٢) ؟

وقد أجاب عنه بأن المعنى: انظر أنت، فأنت فاعل فعل محذوف. على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمرًا، كما سهلها كون العامل مفرّغًا في نحو: زيدًا؛ فاضرب، و:﴿ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرۡغَبۡ ﴾ (٣) لأنَّ الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيدًا فاضرب، كأنّه قال: ما يكون من شيء فزيدًا اضرب، وما يكن من شيء فزيدٌ اضربه، فلا يلزم من جواز هذا، جواز: زيدٌ فمنطلق، إذ ليس الخبر أمرا، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة"(٤).

تأويل الشاهد على حذف الخبر وليس المبتدأ

قال الشهاب : "وقد حمله بعضهم على حذف الخبر، أي: أنت الهالك ولم يحمله على حذف المبتدأ، على تقدير: هذا أنت، لأنك لا تشير إلى المخاطب، إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك، فإنما تشير إلى غيره؛ ألا ترى أنّك لو أشرت إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم"(٥) .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣١.
(٢) سبق تخريجه ص٢٩.
(٣) الآية (٨) في سورة الشرح.
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣١.
(٥) إعراب القرآن للباقولي – (وقد نسب للزجاج) ١/ ٢٠٩ – بتحقيق: إبراهيم الإبياري– ط: دار الكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت– ط٤– لسنة ١٤٢٠هـ.

سيبويه ينص على القولين في التأويل

وكلا الوجهين ذكرهما سيبويه؛ فجوّز أن يكون (أنت) مرفوع بفعل مضمر أو أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير: أنت الهالك(١).

وتابعه السيرافي، فمنع كون «فانظر» خبر لـ «أنت»(٢).

تجويزهم الفاء في خبر المبتدأ المتضمن أمراً أو نهياً

وقال المرادي: "وقد أجاز الفراء وجماعة، منهم الأعلم، دخولها في خبر المبتدأ، إذا كان أمراً، أو نهياً"(٣). وكذا في الهمع(٤).

وقد أجاز أبو علي وابن جني زيادة الفاء في الأمر والنهي، وعليه حملاً ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾(٥)."(٦).

موقف الأخفش من تأويل سيبويه للشاهد هنا

هذا ما ذكر عن الأخفش ونسب له في كتب النحويين لكن بالرجوع إلى معانيه وقفت على أنه ذكر التأويل على أنه مزاعم .

ولم يهمل الأخفش قول سيبويه بل ذكره صريحاً دون نسبته في كتابه معاني القرآن، عند تعرضه للآية الكريمة:﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾(٧)

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه١/ ١٤١.
(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي١/ ٢٧٥ –تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم– ط: مكتبة الكليات الأزهرية، ط: دار الفكر بالقاهرة لسنة: ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م.
(٣) الجنى الداني ص ٧٢.
(٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ٤٠٦.
(٥) الآيتان (٣ ، ٤) في سورة المدثر.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل٤/ ١٠٧.
(٧) من الآية (٢) في سورة النور.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ونظرها قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[١] فقال: " فزعموا – والله أعلم – أن هذا على الوحي، كأنه يقول: "ومِمّا أَقُصُّ عليكمُ الزانيةُ والزاني، والسارقة والسارقُ". ثم جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرفع على الأول على الابتداء، وهذا على المجاز كأنه قال: "أمرُ السارق والسارِقة وشأنُهما مما نَقُصَّ عليكم"، ومثله قوله:﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[٢] ثم قال ﴿ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ ﴾ [٣] كأنه قال: "وَمِمّا أقُصُّ عليكُمْ مَثَلُ الجنة" ثم أقبل يذكر ما فيها بعد أن اوجب الرفع في الأول على الابتداء"[٤].

بل صرح بمنعهم دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور؛ فقال: "وما ذكرنا في هذا الباب من قوله:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [٥] [وقوله] ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾[٦] ليس في قوله {فَاقْطَعُواْ} و {فَاجْلِدُواْ} خبر مبتدأ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء"[٧].

ولم يعترض عليه هنا مع التصريح به فلعله كان يرتضي التأويل هنا بخلافه في الشعر، ويحتمل أنّه اتخذ في المعاني مذهبا مغايرًا لما نسبوه إليه. والله أعلم.

---

(١) من الآية (٣٨) في سورة المائدة.
(٢) من الآية (١٥) في سورة محمد.
(٣) من الآية (١٥) في سورة محمد.
(٤) ينظر: معانى القرآن للأخفش١/ ٨٤.
(٥) من الآية (٣٨) في سورة المائدة.
(٦) من الآية (٢) في سورة النور.
(٧) ينظر: معانى القرآن للأخفش ١/ ٨٦.

٢- حذف الخبر

جوّز النّحاة العطف على اسم كل من «إنّ، وأنّ، ولكنّ» بالرفع؛ قال ابن هشام : "ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل «أنّ» أو «إنّ» أو «لكنّ»"(١).

وقد أسقط الفراء الشرطين، فرفع بدونهما، فرفع دون استكمال الخبر تمسكًا، بنحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ (٢).(٣)

ولم يشترط كون العامل «أنّ» أو «إنّ» أو «لكنّ»(٤).

قال السيوطي: "وَالْفراء أَجَازه أَيْضًا فِي سَائِر التوابع بعد الْخَبَر مُطلقًا وَقَبله بِشَرْطِهِ"(٥)، واستشهد بقول الراجز:

يا ليتَني وأَنْتِ يا لَميسُ ... في بلدٍ لَيسَ بِهِ أَنِيسُ (٦).

فعطف «أنتِ» بكسر التاء، على اسم «ليت» وهو ياء المتكلم(٧).

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٣.
(٢) من الآية(٦٩) في سورة المائدة.
(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٥.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١ -تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي- دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر- الطبعة: الأولى، وشرح الكافية الشافية١/ ٥٠٩، ٥١٤، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري١/ ٣٢٥ - ط: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، والهمع ٣/ ٢٤١.
(٥) همع الهوامع ٣/ ٢٤١.
(٦) رجز مسدس قائله رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وهو في ملحق ديوانه ص١٧٦، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، وشرح الكافية الشافية١/ ٥٠٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٥٠، وهمع الهوامع ٣/ ٢٤١.
(٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح١/ ٣٢٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قلت: فجاء به ضمير رفع وكان حقه ضمير نصب لأنه معطوف على اسم ليت فكان الأصل أن يقال: «يا ليتني وإياكِ»؛ لكنه عدل إلى الرفع .

موقف ابن مالك

تأوّل ابن مالك البيت على أنّ «أنت» مبتدأ، حذف خبره، وأنّ الأصل: وأنت معي، والجملة من المبتدإ والخبر جملة حالية متوسطة بين اسم «ليت» وخبرها، فالاسم ياء المتكلم، والخبر قوله: «في بلد»؛ قال ابن مالك: "ولا حجة له فيه لأنّ تقديره: يا ليتني وأنت معي يا لميس، فحذف «مع»، وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها"(١).

نصّ عليه الشيخ خالد الأزهري، وتعقبه بقوله: "وهو على ندور أو قلة، فإنّ أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف"(٢).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٥٢.
(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٢٥.

٣- حذف العامل مع دلالة اسم الفاعل

إعمال اسم الفاعل مع كونه موصوفاً

مِمّا ذكروا من شروط لإعمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون موصوفًا، وقد خالف الكسائي في ذلك، فأعمله مع كونه موصوفاً[١]، وقد احتج بقــول الشاعر:

إذا فاقِدٌ خطباءُ فرخين رجَّعتْ ... ذكرتُ سُلَيْمَى في الخليط المُزايل[٢]

وبقول الآخر:

وقائلةٍ تخشى عليَّ أظُنُّه ... سيُودي به تَرْحالُه ومذاهبُهْ[٣]. [٤]

موقف ابن مالك مما استشهد به الكسائي:

وقد تأوّل ابن مالك ما ورد من ذلك على تأويل عامل محذوف:

- فتأول البيت الأول على جعل فرخين منصوباً بــ رجعت كما جــوّز نصبه بــ فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل الموصوف وتقديره (فقدت).

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٧٤، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ص٣٠٦ -تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- ط١ لسنة ١٤٢٠ هــ - ٢٠٠٠م، وشرح الأشمونى للألفية٢/ ٢١٦.

(٢) البيت من الطويل، ينسب إلى بشر بن أبي خازم؛ وليس في ديوانه. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٢، والمقاصد النحوية١/ ٥٠، وشرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» لزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٢/ ٤٣٠) (٦٩١ - ٧٤٩ هــ)- تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال- ط: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية- ط١ لسنة ١٤٢٩ هــ - ٢٠٠٨م.

(٣) بيت من الطويل. لم أهتد لقائله. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٧٥، ومغني اللبيب ص ٥٦٥، والمساعد٢/ ١٩٢، وتمهيد القواعد٦/ ٢٧٢٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤، وتمهيد القواعد٦/ ٢٧٢٢، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/ ٢١٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال : " ولا حجة في هذا لإمكان تخريجه على جعل فرخين منصوبا بـ رجعت على إسقاط حرف الجر، وأصله رجعت على فرخين، فحذف على وتعدى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب فرخين بـ فقدت مقدراً مدلولاً عليه باسم الفاعل الموصوف، فإن مالا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل[١].

– وتأول ابن مالك البيت الثاني على أن تقدير عامل محذوف تقديره قالت أو تقول.

قال: "فإن تخشى صفة لقائلة وقد وقعت قبل المفعول الذي هو أظنه. والجواب أن يقال أظنه محكي بـ قالت أو تقول مقدرًا فبطل الاحتجاج"[٢].

انتصار أبي حيان لابن مالك

انتصر أبو حيان لابن مالك بمنعه كون «فرخين» منصوباً بـ «فاقد» لكون «فاقدٍ» صفة غير جارية على الفرخين في التأنيث، ومعلوم أنّ اسم الفاعل إذا لم يَجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لم يعمل.

قال أبو حيان : "ويؤيد أنه ليس منصوبًا بفاقد أنَّ فاقدًا صفة غير جارية على الفرخين في التأنيث؛ ألا ترى أنَّ اسم الفاعل إذا لم يَجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لم يعمل، لا يجوز: هذه امرأةٌ مرضعٌ ولدَها؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يُذهب به إذ ذاك مذهب الفعل، إنما ذُهب به مذهب النسب، فإذا قلت امرأةٌ مُرضعٌ فالمعنى ذات رَضاع، كما تقول: رجلٌ دارِعٌ، أي: ذو دِرع، فإن ذَهبتَ بمُرْضِعٍ مذهبَ الزمان فلا بدَّ من التاء، ويعمل إذ ذاك"[٣].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٧٥.
(٣) التذييل والتكميل١٠/ ٣٠٧.

٤- تقدير عامل مضمر دلّ عليه المظهر

تجويز هم تقديم معمول "أنْ" المصدرية عليها

ممّا نسب للفراء تجويزه تقديم معمول «أنْ» المصدرية عليها مستشهداً بقول الشاعر:

وإني امرُؤٌ من عُصْبة تُغْلبية ... أبت للأعادي أن تَذِيخَ رقابُها[١].[٢]

موقف ابن مالك:

ردّ ابنُ مالك الاحتجاج بالبيت بندرته، فهو عنده شاذّ؛ لا يقاس عليه، كما أجاز فيه التأويل أيضا بتقدير عامل مضمر دلّ عليه العامل المذكور، فلا يكون المعمول هنا متقدمًا على «أن وصلتها» الذي هو جزء منه.

قال ابن مالك: "ولا حجّة فيه لندوره، وإمكان تقدير عامل مضمر دلّ عليه المظهر"[٣].

أصل التأويل عند ابن جني وابن يعيش

وقد سبق ابن مالك بهذا التأويل كلٌ من ابن جني وابن يعيش حيث جاء كلامهما في هذا السياق، فأشار الأوّل إلى أنّ اللام لو كانت من الصلة لما جاز البيت لبطلان جواز تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول.

وبخصوص ما ورد من ذلك كما في قول الله تعالى: وهو أصدق قيلا:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٤/ ١١، ١٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمارة. ينظر: المقتضب للمبرد٤/ ١٩٩- تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة- ط: عالم الكتب. - بيروت ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات كمال الدين الأنباري٢/ ٤٨٧-المكتبة العصرية- ط١ لسنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، وشرح التسهيل لابن مالك٤/ ١٢، وتمهيد القواعد٨/ ٤١٣٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك٤/ ١١، ١٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[١]، معناه: من الزاهدين فيه.﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾[٢]، معناه: من القالين لعملكم، و﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾[٣]، معناه: من الناصحين لكما. فقال: ولكنه لما قدمه جعله تبيينا وأخرجه عن الصلة. ومعنى التبيين: أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره في الصلة؛ لأن معنى: كان جزائي بالعصا أن أجلدا: جلدي بالعصا.

كما خرج البيت على أنه مؤول والتقدير عنده: لا تذل رقابها للأعادي. وكذلك الباقي كله لا يمتنع أن تقدر فيه مثل هذا التقدير. فإذا فعلت هذا، سَلِمَ لك اللفظ والمعنى، ولم تقدم شيئا عن موضعه الذي هو أخص به، ولا يجوز زواله عنه[٤].

كما نص الثاني (ابن يعيش) على التقدير فقال: " التقدير: أبت أن تذل رقابها للأعادي، ثمّ كرّر الفعل بيانًا للمضمر"[٥].

---

(١) من الآية (٢٠) في سورة يوسف.
(٢) الآية (١٦٨) في سورة الشعراء.
(٣) من الآية (٢١) في سورة الأعراف.
(٤) ينظر: المنصف لابن جني، وشرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ص ١٣٠ ، ١٣١ – ط: دار إحياء التراث القديم– الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش٤/ ٢٤٤.

٥- حذف الموصوف مع صفته ودخول العامل فيه على معمول الوصف دخول الجارّ على " نعم وبئس" ودليل اسميتهما

«نعم وبئس» فعلان عند البصريين والكسائي(١)، وزعم الفراء وأكثر الكوفيين اسميتهما(٢)، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب، وقد قيل في بنت له: "نعم الولد هي"، فقال: "والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرّها سرقة"، وكقول بعضهم: "نعم السيرُ على بئسَ العَيْر"، وكقول الراجز:

صبَّحك الله بخيْر باكر

بنعم طير وشباب فاخِر(٣).(٤)

موقف ابن مالك :

رفض ابن مالك ما ذهب إليه الفراء والكوفيون من إسمية «نعم وبئس»، وتأوّل الشواهد التي انتصروا بها لمذهبهم.

فتأوّل الشاهد الأول والثاني-وقد دخل حرف الجر عليهما- بأنّهما جملة مقول القول في محلّ نصبٍ على المفعوليّة، وحرف الجر لم يدخل على «نعم» ولا «بئس»، وإنّما دخل على محذوف والتقدير: بولد مقول فيه: نعم الولد، وبعَيْر مقول فيه: بئس العَيْر، فهو ممَّا حذف فيه الموصوف، وأقيمت

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥.
(٢) ينظر: الإنصاف١/ ٨١، وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٥.
(٣) رجز لم يعرف قائله . ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ١١٠٣، والمقاصد النحوية٤/ ١٥٠٣، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣ .
(٤) ينظر: الإنصاف١/ ٨١، وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

صفته مقامه، فجرت عليها أحكامه، وقد استشهد لذلك بوروده عن العرب ، كما في قول الشاعر :

عَمْرُكَ ما ليلى بنامَ صاحبُهْ[١]

فقيل: أراد ما ليلى بليل مقول فيه :نام صاحبه[٢].

قال ابن مالك في رد مذهب الفراء والكوفيين :"ولا حجة في ذلك، أما الأول والثاني؛ فيعتذر عنهما بما اعتذر عن قول الآخر:

عَمْرُكَ ما ليلى بنامَ صاحبُهْ

فقيل: أراد «ما ليلى بليل مقول فيه: نام صاحبه»: و«بولد مقولٍ فيه نعم الولد»، و«بعَيْرٍ مقولٍ فيه: بئسَ العَيْر»"[٣].

وقال أيضاً : "ولا حجة فيه أيضا لأنّ «نعم» فيه محكية، ولذلك فتحت ميمُها مع دخول حرف الجر عليها"[٤]..

كما يلحظ سماع إضافتهما وإنما تضاف الأسماء فتأول ابن مالك ذلك على جعل المضاف منهما اسما أضيف ثم حكي لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية[٥].

---

(١) رجز لا يعرف قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ١١٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٦، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤١٢، والمقاصد النحوية٤/ ١٥٠٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي ٢/ ٢٧٦- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط١ لسنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥ ، ٦، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٣٣٤، وتمهيد القواعد٥/ ٢٥٢٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥ ، ٦.

(٤) شرح الكافية الشافية٢/ ١١٠٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦ ، والتذييل والتكميل١٠/ ٧٢.

قال ابن مالك في ذلك : "وأما قول الآخر:

بنعم طَيرٍ وشباب فاخِرِ[١].

فيحمل على أنه جعل «نعم» اسمًا أضيف إلى طير. وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية، كما قال الشاعر:

بثين الزمي «لا» إنّ «لا» إن لزمته ... على كثرة الواشين أيٌّ مَعُون[٢]

فأوقع «الزمي» على «لا» ثم أدخل عليها إنّ فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة إلى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء، ولم يلزم من ذلك أن يحكم باسميتها إذا لم تستعمل هذا الاستعمال، وكذلك القول في نعم في قوله: «بنعم طير»"[٣].

---

(١) تقدم تخريجه. ص ٤١.

(٢) من الطويل وهو لجميل بثينة ينظر: ديوانه ص١٢٦، وإصلاح المنطق لابن السكيت (ص: ١٦٥)-بتحقيق: محمد مرعب- دار إحياء التراث العربي- ط١ لسنة ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢م، ومعجم ديوان الأدب للفارابي١/ ٨٢ -تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر- طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة- عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٤٦٥، وتهذيب اللغة ٣/ ١٢٨.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٦ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦- حمل «لا» بعد «يا» على النّهي؛ لا على النُّدبة

أصل يا لفلان عند الكوفيين

مذهب الكوفيين أنّ أصل: يا لفلان: يا آل فلان، ولذا صح أن يوقف عليه، وجعلوا منه قول الشاعر :

فخيرٌ نحن عندَ النّاسِ منكم ... إذا الدَّاعِي المثوّب قالَ يا لا[١]

أراد: يا لبني فلان [٢].

قال ابن عقيل: "فأصل يا لزيد على هذا: يا آل زيد، فحذفت الفاء والعين وبقيت اللام"[٣].

وقد نص ابن جني على جواز حذف المنادى في الندبة مع الإبقاء على اللام

وعلل ابن جني جواز تعليق حرف الجر هنا لأمور ذكر منها:

١- اختلاطه بـ «يا» حتى صار كالجزء منه، ولذا شبه أبو علي الفارسي -فيما حكاه عنه ابن جني- ألفه التي قبل اللام بألف «باب ودار» .

---

(١) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي. ينظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي٢/ ٣٧٧- الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤، وكتاب الأفعال لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي، المعروف بابن الحداد١/ ٢٩٨ -حققه: حسين محمد محمد شرف وغيره- ط: مؤسسة دار الشعب لسنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، ومغني اللبيب ص ٢٨٩، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٩٤ -تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد- ط : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة- ط٢٠ لسنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٢٥.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٩٤.

(٣) المساعد ٢/ ٥٣١.

٢- تشبث اللام الجارة بألف الإطلاق فصارت كأنها معاقبة للمجرور، فلو أظهر المضاف لامتنع إلحاق الألف، فجرت ألف الإطلاق" في منابها هنا عمَّا كان ينبغي أن يكون بمكانها، مجرى ألف الإطلاق في منابها عن تاء التأنيث[١].

وقد نسب كل من ابن مالك وابن هشام المذهب للكوفيين.

قال ابن مالك: "وزعم الكوفيون أن أصل: يا لفلان: يا آل فلان، ولذلك جاز أن يوقف عليها"[٢].

وقال ابن هشام : "وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَن اللَّام فِي المستغاث بَقِيَّة اسْم وَهُوَ آل وَالْأَصْل يَا آل زيد ثمَّ حذفت همزَة آل للتَّخْفِيف وَإِحْدَى الْأَلفَيْنِ لالتقاء الساكنين"[٣].

موقف ابن مالك

ردّ ابن مالك مذهب الكوفيين وابن جني جملةً؛ فمنع أن يكون أصل لام المستغاث هو «آل»، وخرج البيت الوارد في تجويزهم حذف المنادى والتعويض عنه بألف الإطلاق استدلالاً بالوقف على هذه اللام على أنّ أصلها (آل)، فقال: "ولا حجة في هذا البيت، لاحتمال أن يكون الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا تفروا"[٤].

وقد استدلّ ابن مالك على ضعف مذهب الكوفيين بأمور[٥] :

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٧٧، ٣٧٨.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٢.
(٣) مغني اللبيب ص ٢٨٩.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٤١٢.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١- الرجوع إلى الكسر في العطف دون إعادة "يا"، ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها في العطف موجب.

٢- لو كانت بعض «آل» لم تدخل على ما لا تدخل عليه «آل»، نحو: «يالله»، و«ياللناس»، و«يالهؤلاء».

٣- تعاقب هذه «اللام» ألفٌ في الآخر كألف المندوب، ولا يجوز الجمع بينهما، كما لا يجوز الجمع بين «هاء» الجحاجحة و«ياء» الجحاجيح، وكما لا يجوز الجميع بين «ياء» يمنيّ و«ألف» يمان.

٧- الحذف من أبنية الحروف النواسخ

لام الابتداء بعد «لكن»

أجاز الكوفيون دخول لام الابتداء بعد «لكن» لبقاء معنى الابتداء معها، كما بقي مع «إنّ»(١)، ولأنَّها مركَّبة من «لَا» و«إنَّ» زيدت عَلَيْهِمَا الْكَاف(٢)، واحتجوا بقول بعض العرب:

ولكنَّنِي من حُبِّها لعَمِيد(٣).

اعتراض البصريين على ذلك:

وقد اعترض البصريون على ذلك؛ قال السمين الحلبي عن تخريج البصريين للبيت المحتجّ به الكوفيون: "وَخَرَّجه البصريون على أنّ الأصل: ولكنْ إني مِنْ حُبِّها، ثم نَقَلَ حركةَ همزةِ «إنِّي» إلى نون «لكن» بعد حذف الهمزة، وأَدْغَمَ على ما تقدَّم، فلم تدخلِ اللامُ إلا في خبر «إنَّ» ، هذا على تقديرِ تسليمِ صحةِ الروايةِ، وإلا فقالوا: إنَّ البيتَ مصنوعٌ، ولا يُعرف له قائلٌ"(٤).

وقال أبو البقاء في رد مذهب الكوفيين: " وَهَذَا عندنَا لَا يجوز لوَجْهَيْنِ: أَحدهما: أنَّه لم يَأْتِ مِنْهُ شَيْء فِي الْقُرْآن وَفِي اختيار كَلَامهم، وَإِن

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري١/ ٢١٧، والجنى الداني ص ١٣٢، ومغني اللبيب ص٣٠٧.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٢١٧.

(٣) عجز بيت من الطويل، ولا يعرف قائله، ولم تذكر له تتمة غير أنّ ابن عقيل رواه بيتًا كاملًا من غير عزوٍ كذا في المفصل في صنعة الإعراب ص٣٩٢، وجعل صدره :

يلومونني في حب ليلى عواذلي * .....

(٤) ينظر: الدر المصون ٧/ ٤٩٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

جَاءَ فِي شعر فَهُوَ شاذّ سوَّغته الضَّرُورَة. وَالثَّانِي: أنَّ (اللَّام) لَو جَازَت مَعَ (لكنَّ) لتقدَّمت عَلَيْهَا لأنّ موضعهَا صدر الْجُمْلَة وإنَّما أخَّرت فِي (إنَّ) لِئلاَّ يتوالى حرفا تَأْكِيد، و(لكنَّ) لَيست للتوكيد؛ بل للاستدراك، وَبِهَذَا تبيَّن أنَّ معنى الِابْتِدَاء لَا يبْقى مَعهَا بالكلِّيَّة لأنَّ الِابْتِدَاء لَا اسْتِدْرَاك فِيهِ "[١].

ابن مالك يتابع مذهب البصريين

كما تابع ابن مالك مذهب البصريين، فاعترض على استشهاد الكوفيين بالبيت، وقال بأنّه لا حجة لهم فيه لشذوذه؛ إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف. ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه، فجعل أصله: ولكن إنني، ثم حذفت همزة (إنّ) ونون (لكنّ)، وجيء باللام في الخبر لأنّه خبر (إنّ)، أو حمل على أنّ لامه زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الابتداء[٢].

تعضيد النحاة للتأويل في الشاهد الشعري بشاهد قرآني

وقد نصّ الزمخشري على أنّ الأصل: (ولكن أنني) -بفتح همزة (أنّ) فحمله على أنّ أصل قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [٣] "هو: لكن أنا[٤].

وقد تعرض الزجاج لأصل ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [٥] فذكر أن فيها خَمسة أوْجُه:

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢١٧، ٢١٨.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢٩، ٣٠.
(٣) من الآية (٣٨) في سورة الكهف.
(٤) المفصل في صنعة الإعراب ص ٣٩٢.
(٥) من الآية (٣٨) في سورة الكهف.

١.لَكِنَّ هو الله ربي – بتشديد النون وفتحها، ويوقف عليها بالألف، ويوصل بغير ألف.

٢.ويُقْرَأ: لكنا هو الله رَبي بالألف موصولة.

٣.ويقرأ لكِنْ هو اللَّه رَبي بسكون النون.

٤.ويجوز – ولا أعلم أحداً قرأ به – لكنَنَ هُوَ اللَّه رَبي بنونين مَفْتُوحَتَين.

٥.ويجوز (لكنَنَا هو الله ربي) بنونين وألف.

قال: فمن قرأ بتشديد النون فالمعنى: (لكن أنا هو الله ربي) فطرحت الهمزة على النون فتحركت بالفتح واجتمع حرفان من جنس واحد، فأُدغِمَت النون الأولى في الثانية، وحذفت الألف في الوصل لأنها تثبت في الوقف وتحذف في الوصل ومن قرأ: لكنَّا فأثبت الألف في الوصل كما كان تثبيتها في لوقف فهذا على لغة من قال أنَا قمتُ فأثبت الألفَ(١).

وقال أيضاً : "والجَيِّد البالغ ما في مصحف أُبَي بنِ كَعْبٍ ولم نذكره في هذه القراءات، لمخالفته المصحف وهو " لكن أنا هو الله ربي "، فهذا هو الأصل، وجميع ما قرئ به جيد بالغ، ولا أنكر القراءة بهذا، لأن الحذْف قد يقع كثيراً في الياءات والهمزات، فيقرأ بالحذف وبالتمام ..... وكذلك من قرأ لكِنَّا، ولكن أنا فهو مصيب، والأجود اتباع القُراء ولزوم الرواية، فإن القراءة سنة، وكلما كثرت الرواية في الحرف وكثرت به القراءة فهو المتبع، وما جاز في العربية ولمِ يقرأ به قارئ فلا تَقْرأنَّ به فإن القراءة به بدعة، وكل

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ –تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي– ط: عالم الكتب – بيروت– الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ما قَلَّتْ فيه الرواية وضعُفَ عند أهل العربية فهو داخل فـــي الشـــذوذ، ولا ينبغي أن تقرأ به[١].

ونصّ النحاس على أنّ أصل: «ولكنَّنِي» : «ولكنْ أنَّنِي» معتمدًا علـــى البيت ذاته لدخول اللام في خبرها، ولا يدخل مع «لكنّ»، فقال: زعم جماعة من النحويين منهم الفراء أنّ العرب إذا قالت: «ولكنّ» بالواو آثروا التشديد، وإذا حذفوا الواو آثروا التخفيف، واعتلّ في ذلك الفراء، فقال: لأنّها إذا كانت بغير واو أشبهت «بل» فخفّفوها ليكون ما بعدها كما بعد «بل»، وإذا جاءوا بالواو خالفت «بل» فشدّدوها ونصبوا بها لأنها إن زيدت عليها لام وكـــاف وصيّرت حرفا واحدا وأنشد:

ولكنّني من حبّها لعميد[٢].

فجاء باللام لأنّها «إنّ»"[٣].

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٨٧ ، ٢٨٨.
(٢) البيت تقدم.
(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس ٢/ ١٤٩ -بتحقيـــق: عبـــد المـــنعم خليـــل إبـــراهيم- منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- ط١ لسنة ١٤٢١ هـــ، وينظر : تفسير القرطبي ٨/ ٣٤٧ -تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش- دار الكتب المصرية – القاهرة- ط٢ لسنة ١٣٨٤هـــ - ١٩٦٤ م.

٨- حذف الفعل الناسخ مع بقاء عمله

وأجاز الفراء[١] نصب جزئي الجملة معا بـــ «ليت»، وحجته في ذلـــك قول الشاعر:

ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى ... والشيب كان هو البدىّ الأوّل[٢]

وأجاز بعض الكوفيين ذلك في كل واحد من الخمسة نصًّا[٣].

واحتجوا بقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "إنّ قعْر جهنَّمَ لســبعين خريفًا"[٤].

وبقول الشاعر:

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلْتأتِ ولتكُن ... خطاك خِفافًا إنّ حُرّاسنا أسْدا[٥]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٩، والجنى الداني ص ٤٩٢، والمساعد ١/ ٣٠٧، وتمهيد القواعد٣/ ١٢٩٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو للقطامي. الديوان ص٧ بتحقيق إبرهيم السامرائي وغيره– دار الثقافة بيروت ط١ لسنة ١٩٦٠م، وقد أنشده الكسائي دون نسبة. ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ٤١٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦، والجنى الداني ص ٤٩٣، والمساعد ١/ ٣٠٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٤٩٢، والمساعد ١/ ٣٠٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٦.

(٤) الحديث موقوف على الصحابي وهو من لفظ أبي هريرة (رضي الله عنه) ونصّه: **"وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا"**. ينظر التوحيد لابن خزيمة٢/ ٦٠١–تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان– مكتبة الرشد – السعودية – الرياض– ط٥ لسنة ١٤١٤هـــ – ١٩٩٤م، الإيمان لابن منده ٢/ ٨٥٤– تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي– مؤسسة الرسالة – بيروت– ط٢ لسنة ١٤٠٦هـــ، والمستدرك على الصحيحين للحاكم ٤/ ٦٣١–تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا– دار الكتب العلمية – بيروت–ط١ لسنة ١٤١١ – ١٩٩م.

(٥) بيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، كما في الجنى الداني ص ٣٩٤، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية١/ ٥١٨، ومغني اللبيب ص ٥٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومنه قول الراجز:

إن العجوزَ خَبَّةً جَرُوزا ... تأكلُ كلَّ ليلة قفيزا[١]

ومثله:

كأنّ أذْنَيه إذا تشَوّفا ... قادمةً أو قلما محرفا[٢]

وتظهر متابعة الفراء في ذلك للكسائي الذي جوّز في حال الأفعال الناصبة لمفعولين النصب والرفع للثاني، وذلك حال وجود الضمير الفاصل؛ قال الفراء: "وَكَانَ الْكِسَائي يجيز ذَلِكَ فيقول: رأيتُ أخاكَ هُوَ زيدًا، ورأيتُ زيدًا هُوَ أخاكَ. وهو جائز كما جاز فِي «أفضل» للنية نية الألف واللام. وكذلك جاز فِي زيد، وأخيك. وَإِذَا أمكنتك الألف واللام ثُمَّ لَمْ تأت بِهما فارفع فتقول: رأيتُ زيدًا هُوَ قائم، ورأيتُ عمرًا هُوَ جالس"[٣].

كما أنه نص على أنّ البيت –موطن الشاهد– أنشده الكسائي[٤].

---

(١) رجز لم يعرف قائله، ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص ٤٧٤– تحقيق: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد– دار الشروق– ط١ لسنة ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م ، والمذكر والمؤنث٢/ ٧٣– تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة– ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث لسنة: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م ، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي ص ٢٦٥– دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ لسنة ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م .

(٢) رجز لمحمد بن ذؤيب العماني ينظر: الكامل في اللغة والأدب للمرد ٣/ ١٠٤ –تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار الفكر العربي – القاهرة– ط٣ لسنة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م، والعقد الفريد لان عبد ربه٦/ ٢١٣– دار الكتب العلمية – بيروت– ط١ لسنة، ١٤٠٤ ه، وشرح الكافية الشافية١/ ١١٨، وبلا نسبة في الخصائص٢/ ٤٣٢، ومغني اللبيب ص ٢٥٥، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك١/ ٢٩٥.

(٣) معاني القرآن للفراء١/ ٤١٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٢.

وقد حمل عليه وجهي النصب والرفع في لفظة «الحق» من قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ [١] قال: "ففي «الحق» النصب والرّفع إن جعلت «هو» اسمًا رفعت «الحق» بـ «هو». وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصبت «الحق». وكذلك فافعل فِي أخوات كَانَ، وأظنّ وأخواتها كما قَالَ الله تبارك وتعالى:﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [٢]، تنصب «الحق»؛ لأنّ «رَأَيْتَ» من أخوات «ظننت». وكل موضع صلحت فِيهِ «يفعل» أو «فعل» مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل. وَفِيهِ رفعه بِـ «هو» عَلَى أن تجعلها اسمًا، ولا بدّ من الألف واللام إِذَا وجدت إليهما السبيل"[٣].

قال الفراء في نسبة ذلك للكسائي: "فرفع فِي (كَانَ) ونصب فِي (ليت) ويَجوز النصب فِي كل ألف ولام، وَفِي «أفعل منك» وجنسه. ويَجوز فِي الأسماء الموضوعة للمعرفة. إلا أن الرفع فِي الأسماء أكثر. تَقُولُ: كَانَ عبدُ الله هُوَ أخوك، أكثر من، كَانَ عبد الله هُوَ أخاك. قَالَ الفراء: يجيز هَذَا؛ ولا يجيزه غيره من النحويين"[٤].

ويرى ابن مالك أن ذلك كله مأوّلٌ؛ ولا حجة في شيء منه، لإمكان ردّه إلى ما أجمع على جوازه؛ وهو أولى.

فقال عن البيت الأول: يحمل على تقدير «كان»، والأصل: ليت الشباب

---

(١) من الآية (٣٢) في سورة الأنفال.
(٢) من الآية (٦) في سورة سبأ.
(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٩.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كان الرجيع، فحذفت كان، وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلا[١].

ويقوّي ما ذهب إليه إظهار «كان» كثيرا بعد «ليت، وإنّ» كقوله تعالى:﴿ يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾ [٢]، وقوله: ﴿ يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ [٣]، وقوله:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمًا ﴾ [٤]، وقوله:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا ﴾ [٥]، وقوله: ﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا ﴾ [٦] ، وقوله:﴿ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾[٧]، وقوله:﴿ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا ﴾ [٨]، فجاز إضمار «كان» هنا لكثرة إظهارها[٩].

وحمل الحديث على أنّ القعر فيه مصدر قَعَرت الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم إنّ، و«لسبعين خريفًا» ظرف مخبر به، لأنّ الاسم مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرًا[١٠].

ويقدر: إنّ حراسنا أسدًا، كأنّه قال: إنّ حراسنا يشبهون أسدًا، أو كانوا[١١].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩، وما بعدها
(٢) من الآية (٧٣) من سورة النساء.
(٣) من الآية (٤٠) من سورة النبأ.
(٤) من الآية (٢٩) من سورة النساء.
(٥) من الآية (٨٦) من سورة النساء.
(٦) من الآية (١٢٧) من سورة النساء.
(٧) من الآية (٤٧) من سورة مريم.
(٨)الآية (٣٥) من سورة طه.
(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٧.
(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٥١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠، وما بعدها.
(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٠، وما بعدها.

وأما قول الراجز فمحمول عنده على أنّ (تأكل) خبر (إنّ)، و(خبةً جروزاً) حالان من فاعل «تأكل»، ولا تكلف في هذا التوجيه. وأما قول الآخر؛ فمحمولٌ على أنّ «قادمة وقلماً» منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأنّ أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة(١).

وقد نسب الشاطبي لابن السيد أنه زَعَم أَنّ نَصْبَ الخبرِ مع هذه الأحرفِ لغةٌ لبعض العرب؛ قال: فإن ثبت ما قال بغير هذه الشواهد، بل بنقلٍ لا تأويل فيه، أو بمشافهة لأهلها من غير احتمالٍ فذاك، أمّا هذه الشواهد فهي محتملةٌ لغير ما التزمه الكوفيون(٢). كما نصّ على كونها لغة ابن هشام(٣).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٧، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٠، وما بعدها.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية٢/ ٣١١.
(٣) ينظر: مغني اللبيب ص٥٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٩- حذف أحد مفعولي «ظن»

مما يعمل النصب «ظن وأخواتها»، فتدخل على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين لها(١).

وذهب الكوفيون إلى جواز نصب مفعول واحد بها، فيجوز عندهم : ظننت قائمًا الزيدان(٢)، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر:

أَظَنَّ ابْنُ طرثوث عتيبة ذاهبًا ... بعاديّتى تكذابه وجعائله (٣)

والبيت من شواهد الفراء وقد تعرض له في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ (٤) على قراءة من قرأ بالياء ونسبها لحمزة وحده وهي قراءة غيره أيضاً(٥) مصرحاً أنّ القراءة بالتاء لا اختلاف فيها على حد تعبيره ومقصوده أنّها لا توقع في إشكالية؛ لأن المخاطب هنا وهو النبي – صلى الله عليه وسلم – على قراءة التاء هو الفاعل، فتكون جملة «الذين كفروا سبقوا» مشتملة على مفعولي «تحسب»

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٧٨، والأصول في النحو لابن السراج بتحقيق: عبد الحسين الفتلي ٢/ ٢٨٤ – ط: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، واللمع في العربية لابن جني ص ٥٢ – تحقيق: فائز فارس–ط: دار الكتب الثقافية – الكويت.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج١/ ١٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب١/ ٢٥٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣١٤، والتذييل والتكميل٥/ ٦٤.

(٣) بيت من الطويل لذي الرمة، وهو في ديوانه (١٢٦٤) برواية ثعلب –شرح الإمام أبي نصر الباهلي– تحقيق: عبد القدوس أبو صالح– ط: مؤسسة الإيمان لسنة١٩٨٢م–١٤٠٣هـ، برواية (لعل ابن طرثوث عتيبة ذاهب) وعليها فلا شاهد فيه. وينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٦٦٧، ١٠٥٤. اللغة: العادية: البئر. جعائله: ما جعله للحاكم ورشاه به.

(٤) الآية (٥٩) من سورة الأنفال.

(٥) وبها قرأ حمزة وابن عامر وحفص.

اللذين هما أصلهما المبتدأ والخبر. ولكن على القراءة بالياء فيكون الفاعل هنا هو «الذين كفروا»، فتفتقر «حسب» إلى فعول ثان .

فخرجها الفراء على وجهين :

أولهما : أنّ من قرأها نحا بها نحو قراءة ابن مسعود مع عدم ملاحظة تغاير قراءة ابن مسعود في الرسم عن تلك بما يسدّ عن مفعولي «تحسب»، قال الفراء: "وَنَرَى أَنَّهُ اعتبرها بقراءة عبد الله. وهي فِي قراءة عبد الله: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كفروا أَنَّهم سبقوا إنهم لا يعجزون﴾ [١]. فإذا لم تكن فيها «أنّهم» لَمْ يستقم للظنّ ألا يقع عَلَى شيء"[٢].

ثانيهما: أن يكون المقصود: «ولا يحسب الَّذِينَ كفروا أنهم لا يعجزون» وعليه فيكون «أنهم لا يعجزون» سدّ مسدّ مفعولى «يحسبن» . وجملة «سبقوا» حال فلو أراده لاستقامَ على قراءة الياء، ويجعل «لا» صلة كقوله:﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[٣] يريد: أنهم يرجعون.[٤].

ورد أبو جعفر الطبري (ت:٣١٠هـ) القول بأنّ «لا» هنا على قراءة الياء صلة وحشوا إذ لا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى التطويل، بغير حجة يجب التسليم لها، وله في الصحة مخرج، ومراده من ذلك تخطئة القراءة[٥].

---

(١) الآية (٥٩) من سورة الأنفال.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ٤١٤ ، ٤١٥.
(٣) الآية (٩٥) من سورة الأنبياء.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ٤١٥.
(٥) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري (١٤/ ٣٠) – تحقيق: أحمد محمد شاكر– ط: مؤسسة الرسالة– ط١ لسنة ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قلت: وهو مردود لقوتها بالتواتر؛ فيبقى البحث عن وجه وتخريج على فرض صحة مذهبه في رفض عد الحرف صلة في القرآن .

وتابع الفراء حديثه عن محاولة تخريج قراءة حمزة إلى أن قال: "ومن قَالَ هَذَا القول قَالَ مثله فِي ظننت. وقد أنشدني بعضهم لذي الرُّمَّة:

أَظَنَّ ابْنُ طرثوث عتيبة ذاهبا ... بعاديّتى تكذابه وجعائله

قال الفراء: فهذا مذهب لقراءة حمزة يجعل «سبقوا» فِي موضع نصب: لا يَحسبن الَّذِينَ كفروا سابقين. وقال: وما أحبها لشذوذها[1].

فواضح أنّ الفراء اعتد البيت شاهداً معضداً لقراءة حمزة بالياء مع تصريحه بشذوذها عن القاعدة التي ارتضاها مع أنها قراءة سبعية متواترة فكأنّه بلغ جهده في محاولة التخريج لها لتعارضها مع القاعدة عنده، وعدم النظير في العربية سوى هذا البيت النادر.

قلت: وكلها وجوه محتملة تخرّج عليها القراءة السبعية المتواترة؛ إذ لا داعي لردها لصحة الرواية وتواترها مع وجود التخريج والمحمل الصحيح. كما أنّه لا مانع أيضًا من عد الفاعل هنا مضمراً لوضوحه، والمعنى: لا يحسب السامع أو الناس أو فريق المؤمنين كما يحتمل أيضًا ان يكون فاعل الحسب الكافرين أنفسهم والمعنى: «لا يحسب الذين كفروا الذين كفروا سبقوا»: أي «سابقين». والله تعالى أعلم .

وعليه فالبيت وإن كان شاهداً لوجود كل ذلك في العربية؛ لكن لا يسلم من خلاله باكتفاء «حسب» بمفعول واحد ما دام هناك محمل لغير ذلك .

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٦.

قال ابن مالك في تخريج البيت : ولا حجة فيه، لاحتمال أن يريد: أظنّ ابن طرثوت عتيبة شخصًا ذاهبًا، حذف المفعول الأول للعلم به، وترك الثاني، كقولـــه تعـــالى: ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ ﴾ [١]. والأصل: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم هو خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول؛ وترك الثاني[٢].

وقد عد أبو البقاء العكبري البيت من الشاذّ الذي لَا يعرّج عَلَيْهِ[٣].

(١) من الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣١٥، والتذييل والتكميل٥/ ٦٤.
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٥٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

• **المعيار الرابع : التوسع ... ويشمل**

توسعهم في التوابع

١- توسعهم في الواو العاطفة

لا يتقدم المفعول معه على عامله باتفاقٍ، وقد اختلف في تقدمه على مصحوبه، فأجاز أبو الفتح ابن جني تقديم المفعول معه على مصحوبه، نحو: "جاء والطيالسة البردُ" قاسه على المفعول به في جواز تقديم مصحوبه عليه، كما في قولهم : "ضربت وزيدًا عمرًا" (١). كما استشهد بقول الشاعر:

جَمعتَ وفُحْشا غيبةً ونَميمةً ... خصالاً ثلاثاً لستَ عنها بمُرْعَوي(٢)

وبقول الآخر:

أكْنِيه حين أُناديه لأكرمَهُ ... ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأةَ اللَّقَبا(٣)

---

(١) ينظر: الخصائص٢/ ٣٨٥، وشرح الكافية الشافية١/ ١٠٨، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك بحاشية الصبان ٢/ ٢٠١.

(٢) بيت من الطويل لزيد بن الحكم الثقفيّ. [ينظر: عيون الأخبار لمؤلفه أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري٢/ ١٥-ط: دار الكتب العلمية -بيروت لسنة ١٤١٨ هـ ، والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي١/ ٢٩٢ -تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد- مطبعة المدني- الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ ، والخصائص٢/ ٣٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٣.

(٣) بيت من البسيط لأحد شعراء فزارة. ينظر: أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري٢/ ١٧٦-بتحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- ط١ لسنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» لمؤلفه بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني٣/ ١٠٧٢-بتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين- ط: دار السلام بالقاهرة-ط: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

هذا على رواية النصب في قوله : "السوأةَ اللقبا" وهي في ديوان الحماسة؛ قال التبريزي: :السوأة مَنْصُوب على أَنه مفعول مَعَه واللقبا مَنْصُوب بألقبه"(١).

وقد منع ابن مالك جواز تقديم المفعول معه على مصحوبه، وعدّ ما استند إليه ابنُ جني من قياس وسماع في تجويز ذلك شبهًا، فقال : "ولا حجة له في الشبهتين"(٢).

ثم راح ابن مالك يفند الشبهتين، فبدأ بالشبهة الأولى، فقال: " أمّا الأولى فالجواب عنها من وجهين: أحدهما أن العاطفةَ أقوى وأوسع مجالا فحصل لها مزيَّةٌ بتجويز التقديم كقول الشاعر:

كأنا على أولادِ أحقَبَ لاحَهَا ... رَمىُ السَّفا أنفاسَها بِسَهامِ

جَنوبٌ ذوتْ عند التناهي وأنزلتْ ... بها يوم ذَبّابِ السَّبِيب صيامِ(٣)

والأصل: "لاحها جنوبٌ ورمى السفا"، فقدم المعطوف على المعطوف عليه، لأن المعطوف بالواو تابع، نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع، فلم يكن في تقديمه محذور؛ بل كان فيه إبداء مزيّة للأقوى على الأضعف، فإن أشرك بينهما في الجواز خفيتْ المزيةُ. والثاني أنّ واو "مع" وإنْ أشبهت

(١) ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٨ –ط: دار القلم – بيروت.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٣.
(٣) البيتان من الطويل وهما لذي الرمة كما في ديوانه ص ١٠٦٢ وينظر: المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ٤/ ١٤٣– تحقيق: خليل إبراهم جفال– ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت– ط١ لسنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، والحلل في شرح أبيات الجمل (ص: ٣٢ غ م)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ١٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٣ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

العاطفة، فلها شبه يقتضي لها اللزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكاناً واحداً"(١).

ثم راح ابن مالك يرد عن الشبهة الثانية وهي جانب السماع في ذلك فخرج البيتين على جعل المنصوبين من باب العطف لا من باب المفعول معه، فقال في ردها إجمالاً: "وأما الشبهة الثانية عن احتجاجه بالبيتين فضعيفة أيضًا، إذ لا يتعيّن جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه؛ بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولى، لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه"(٢).

ثم فصل الردّ فقال عن البيت الأول: "فالعطف فيه ظاهر، لأن تقديره جمعت غيبة ونميمة وفحشاً وبهذا وجّه أكثر النحويين(٣).

وقد سبقه إلى عد ذلك من المعطوف ابن القزاز فعده من قبيل العطف لا من باب المفعول معه وجعل تقديمه هنا ضرورة شعرية.

قال ابن القزاز: ومما يجوز له: تقديم واو العطف على المعطوف عليه .. ثم ذكر البيت(٤).

وتابع قائلا: " وإنما يجوز هذا عند أكثرهم في المنصوب، ولا يجوز في المجرور عند جميعهم، ولا يجوز أن تقول: مررتُ وعمروٍ بزيدٍ، وذاك لأن الفعل لا يدلّ عليه، ويقبح عندهم في المرفوع، إذا قلت: قام وزيدٌ عمرو"(٥).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢٥٣.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٣.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢٥٣، ٢٥٤.
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة لابن القزاز ص ٣٢٨-تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي- ط: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة لابن القزاز ص ٣٢٨.

ونحوه عند ابن عصفور إلا أنه جوز ذلك في المرفوع أيضاً ضرورة ألحقه بالمنصوب ومنعه في المخفوض فلا يجوزه ضرورة ولا غير ضرورة، كما اشترط عدم تأديته إلى وقوع المعطوف في الصدارة ولا إلى أن يلي عاملاً غير متصرف.

قال ابن عصفور: " ومنه: تقديم المعطوف على المعطوف عليه. وأحسن ما يكون ذلك في الواو. ولا يجوز التقديم فيها إلا بشرط أن لا يؤدي التقديم إلى وقوعها صدر الكلام، لا يقال: وزيد عمرو قائمان، ولا إلى أن يلي عاملاً غير متصرف، لا يقال: إن وزيداً عمراً قائمان، وبشرط أن لا يكون المعطوف عليه مخفوضاً، لا يقال: مررت وزيد بعمرو"(١).

ثم ساق ابن عصفور شواهد كثيرة لما أصل له من جواز تقدم المعطوف بشرائطه ضرورة ومن ضمن تلك الشواهد البيت الذي استأنس به ابن مالك على تأويله وهو قول ذي الرمة:

كأنا على أولاد أحقبَ لاحها ... ورَمْيُ السفا أنفاسَها بِسِهام

جنوبُ ذوت عنها التناهي وأنزلت ... بها يومَ ذباتِ السبيبِ صيام(٢)

وعبارته هنا هي عبارة ابن مالك ذاتها في التخريج حيث قال: يريد: لاحها جنوب ذوت التناهي ورمي السفا (٣).

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢١٠- تحقيق: السيد إبراهيم محمد- ط: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع- ط١ لسنة ١٩٨٠م.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كما تأثر بذلك ابن كيكلدي الدمشقي (المتوفى: ٧٦١هـ) في كتابه الفصول المفيدة في الواو المزيدة، فعد الوارد هنا من قبيل العطف وجوز تقديم المعطوف بشرائطه التي نص عليها ابن عصفور ذاتها دون أي إشارة لا له ولا لابن مالك(١).

كما تأوّل ابن مالك البيت الثاني بأنه من باب: – وزجّجن الحواجبَ والعُيونا– فنصب العين دالّ عليه زجّجن، تقديره: وكحّلْنَ العيونَ، فلو دعتْ ضرورة إلى التقديم لم يختلف التقدير، فكذلك أصل: "ولا ألقبه والسّوأة اللقبا"، "ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة"، فحذف "أسوؤه" لدلالة "اللّقبا" عليه، ثم قدّم مُضْطَرّا، وبقي التقدير على ما كان عليه(٢).

وما قيل في البيت الثاني يصحّ على روايته «دِيوَانُ الْحَمَاسَةِ» بِنَصْبِ السَّوْأَةِ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ وَاوُ الْمَعِيَّةِ، والبيت يروى بروايات أخرى فيروى بِرَفْعِ: "السَّوْأَةُ اللَّقَبُ"، فَيَكُونُ جَرْيًا عَلَى الْأَغْلَبِ عِنْدَهُمْ فِي اللَّقَبِ وَأَنَّهُ سَوْأَةٌ، كما رُوِيَ: "بِالسَّوْأَةِ اللَّقَبَا": أَيْ لَا أُلَقِّبُهُ لَقَبًا مُلَابِسًا لِلسَّوْءَةِ، فَيَكُونُ أَرَادَ تَجَنُّبَ بَعْضِ اللَّقَبِ(٣).

قلت: وعلى كلتا الروايتين لا شاهد فيه لابن جني .

---

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة لمؤلفه: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي ص ١٥٣– تحقيق: حسن موسى الشاعر– ط: دار البشير – عمان– ط١ لسنة، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٤.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير المسمى «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمؤلفه: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (٢٦/ ٢٤٨) – ط : الدار التونسية للنشر – تونس– سنة النشر: ١٩٨٤ ه.

وقد رجح الطاهر ابن عاشور رِوَايَةَ الرَّفْعِ وعدّ رواية النصب التي هي موطن الاستشهاد من تغييرات أبي تمام، قال: "وروايةُ الرفع أَرْجَحُ، وَهِيَ الَّتِي يَقْتَضِيهَا اسْتِشْهَادُ سِيبَوَيْهِ بِبَيْتٍ بَعْدَهُ فِي بَابِ ظَنَّ. وَلَعَلَّ مَا وَقَعَ فِي «دِيوَانِ الْحَمَاسَةِ» مِنْ تَغْيِيرَاتِ أَبِي تَمَّامٍ الَّتِي نُسِبَ إِلَيْهِ بَعْضُهَا فِي بَعْضِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ لِأَنَّهُ رَأَى النَّصْبَ أَصَحَّ معنى"(١).

(١) المرجع السابق ٢٦/ ٢٤٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المعيار الخامس

الضرورات.....

ويشمل

- التأكيد بصريح التكرير في الحروف التي ليست جواباً ضرورة.

- عد (أن) وأخواتها النواصب جوازم للفعل ضرورة.

١- التأكيد بصريح التكرير في الحروف التي ليست جواباً ضرورة

نصّ الزمخشري على أن التأكيد بصريح التكرير جارٍ في كل شيء في الاسم، والفعل، والحرف، والجملة، والمُظْهَر، والمُضْمَر، وعليه فمذهبه صحة توكيد الحرف الذي ليس من حروف الجواب بإعادته وحده، نحو: إنّ إنّ زيدًا منطلق [١]، ومن شواهدهم ما سمع من قول الشاعر:

إنّ إنّ الكريمَ يحلُم مالم ... يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قد ضيما[٢]

وقول الآخر:

فلا والله لا يُلْفى لما بي ... ولا لِلما بِهِمْ أبدًا دواءُ[٣]. [٤]

وقد رد ابن مالك هذا المذهب، فقال: "وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه، وسماع يعول عليه"[٥] .

كما حكم على الوارد من ذلك بأنه من الضرورات[٦] .

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ١٤٦- بتحقيق د. علي بو ملحم/ مكتبة الهلال/بيروت/ط١، ١٩٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٢٢٢-تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ ط١ لسنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي٢/ ٩٨٣- بتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان- ط: دار الفكر العربي- الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

(٢) من الخفيف، لم يعرف قائله. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٨٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣٠٦، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٤٨، وهمع الهوامع٣/ ١٧٥.

(٣) من الوافر لمسلم بن معبد الوالبي. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٢/ ٩٨٣، وأوضح المسالك٣/ ٣٠٧، وتمهيد القواعد٧/ ٣٣٠٧، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك٢/ ٣٥٠، وهمع الهوامع ٣/ ١٧٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٠٤ ، ٣٠٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٠٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٠٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

اضطراب النقل عن ابن هشام

ذكر المرادي أنّ ابن هشام تابع الزمخشري في مذهبه بجواز تكـــرار الحرف غير الجواب بتكراره وحده[١].

وبالرجوع إلى كتاب أوضح المسالك وقفت على أنّ ابنَ هشام حكم فيه بشذوذه[٢].

قال ابن هشام [٣]: " وشذّ اتصالُ الحرفين؛ كقوله:

إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم "[٤]

إلى أن قال : "وأشد منه قوله:

ولا لِلمَا بهم أبدًا دواء" .[٥]

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/ ٩٨٣.
(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٠٥ .
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٠٥ ، ٣٠٦، ٣٠٧).
(٤) سبق تخريجه.
(٥) سبق تخريجه.

٢- عد (أنّ) وأخواتها النواصب جوازم للفعل ضرورة

الجزم بـ «أن» وأخواتها هو مذهب بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، واللحياني. وحكى اللحياني أنها لغة بني صباح، من بني ضبة؛ قال الرؤاسي: فصحاء العرب ينصبون بـ «أنّ» وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها[١]. وقد أنشدوا على ذلك أبياتاً، منها قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان قومنا ... تعالوا، إلى أنْ يأتنا الصّيد، نحطب[٢]

وقول الآخر:

لقد طال كِتماني عزيزةً حاجةً ... من الحاج لا تدري عزيزةُ ما هيا

أحاذر أنْ تعلمْ بها فتردَّها ... فتتركها ثِقْلا علّ كما هيا[٣]

موقف ابن مالك

لقد تأول ابن مالك هذا الوارد عن العرب بجزم الفعل بـ «أن» على أنه سكن للضرورة، فقال: "ولا حجة في ذلك، لجواز كونه سكون وقف للضرورة، لا سكون إعراب"[٤].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٤/ ١٣، والارتشاف٤/ ١٦٤٢، والجنى الداني ص ٢٢٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦٣.

(٢) البيت من الطويل. لم أهتد لقائله. ينظر: الجنى الداني ص ٢٢٧، والمساعد٣/ ٦٥، شرح أبيات مغني اللبيب١/ ١٣٢.

(٣) بيتان من الطويل الجنى الداني ص ٢٢٧، ومغني اللبيب ص ٤٥، وهمع الهوامع٢/ ٣٦٣، وشرح أبيات مغني اللبيب١/ ١٣١ -عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق/ ط: دار المأمون للتراث، بيروت ط٢ لعدة سنوات ١٣٩٣ - ١٤١٤هـ.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **المعيار السادس: تضعيف القياس.. ويشمل:**

- تضعيف قياس «أي» على «ما ومن» بوقوعها نكرة موصوفة

أجاز الأخفش وقوع «أي» نكرة موصوفة، نحو قولك: مررت بأيٍّ كريم، وحجته في ذلك: القياس على «ما» و«من» في قول العرب: رغبتُ فيما خيرٍ مما عندك، ومنه :

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا[١] .[٢]

موقف ابن مالك

رد ابن مالك المذهب وضعف القياس في مثله، قال: "والقياس في مثل هذا ضعيف"[٣].

تعضيد أبي حيان لما ذهب إليه ابن مالك من تأويل

عضد أبو حيان رد ابن مالك لمذهب الأخفش بعدم التسليم ابتداء بوصف «ما» نكرة وهي بمعنى شيء.

قال أبو حيان : "ويضعف القياس على ذلك، بل في قولهم: «مررت بما معجبٍ لك» إنّ «ما» نكرة بمعنى شيء موصوفة بـ «مُعجب» نظرٌ، لأنه

---

(١) صدر بيت من الكامل، وتمامه: «حُبُّ النَّبِيءِ محمّد إيّانا»، وهو نسب لحسان كما في الجمل في النحو لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ص ١١٦–ط: د. فخر الدين قباوة– ط٥ لسنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، والكتاب لسيبويه٢/ ١٠٥، ومعاني القرآن للفراء١/ ٢١، والمحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ٧/ ١١٣– تحقيق: عبد الحميد هنداوي– ط: دار الكتب العلمية – بيروت– ط١ لسنة ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م ، ولسان العرب١٥/ ٢٢٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٢٢، والتذييل والتكميل ٣/ ١٤٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٢٢.

يجوز أن تكون "ما" زائدة بين حرف الجر والمجرور، والتقدير: مررت بمُعجبٍ لك، وكثيرًا ما زيدت «ما» بين حرف الجر والمجرور، فإن سُمع من كلامهم: رأيت ما مُعجبًا لك، وسرني ما معجبٌ لك، وكثر ذلك في كلامهم، ثبت أن «ما» نكرة موصوفة، على أنه لو سُمع قليلًا انبغى تأويله على زيادة «ما» كما زادوها في قوله:

ضرج ما أنف خاطبٍ بدم[(١)].

وفي قوله "رويد ما الشعر"، وقد تقدم الاستدلال على كون "ما" نكرةً موصوفة بقوله:

ربما تكره النفوس من الأمـ * ـر..... [(٢)]

(١) عجز بيت قاله المهلهل وصدره: لو بأبانين جاء يخطبها كما في التمثيل والمحاضرة للثعالبي ص٥٦ -حققه: عبد الفتاح محمد الحلو الدار العربية للكتاب- ط٢ لسنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٩٦، وهمع الهوامع ٣/ ٢٨٧، تحقيق : رجب عثمان محمد وغيره- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط١ لسنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

(٢) صدر بيت من الخفيف، وتمامه: لهُ فرجةٌ كحلِّ العقالِ. وقد اختلف في نسبته، فنسب لأمية بن أبي الصلت كذا في ديوانه ص٤٤٤- ط المكتبة الأهلية- بيروت ط١ لسنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م، وهوالأشهر كما نسب لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ص ١٠٢- بشرح أشرف أحمد عدرة-ط: دار الكتاب العربي-بيروت ط١ لسنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ونسب لآخرين. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي١/ ٣٠٩ - بتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني- ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان- ط١ لسنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م، والمفصل في صنعة الإعراب ص ١٨٦، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي ١/ ٢٨٠- تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي- ط:عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)- ط١ لسنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وليس بقاطع؛ إذ يحتمل أن تكون "ما" مُهيئة، و "من الأمر" في موضع المفعول بـ "تكره"، أي: شيئًا من الأمر، ويكون العائد في "له" عائدًا على ذلك المفعول المحذوف، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال.

وقد تكرر للمصنف ذكر مذهب الأخفش في "أي" أنها تكون نكرة موصوفة، فإنه ذكرها هنا، وفي الشرح حين تكلم على "ما" وأنها تكون نكرة موصوفة"(١).

ويروى: «من غيرُنا» بالرفع(٢)، وعليه فـ «من» هنا معرفة لا نكرة لأنها اسم موصول ويكون إعراب «غيرنا» خبرًا لمبتدإٍ محذوف والتقدير: من هُوَ غَيرنَا.

قال ابن الشجري: "ويروى: «غيرنا» بالرفع، فمن في هذه الرواية معرفة؛ لأنها موصولة، والتقدير: على الذين هم غيرنا"(٣).

قال العكبري: "وَيجوز رفع غَيرنَا على أَنه خبر مَحْذُوف يُرِيد من هُوَ غَيرنَا"(٤).

(١) التذييل والتكميل ٣/ ١٤٤، ١٤٥.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢، وشرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري٣/ ١٨٠ تحقيق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي- دار المعرفة – بيروت.
(٣) أمالي ابن الشجري ٣/ ٦٥.
(٤) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣/ ١٨٠.

- **المعيار السابع: التضمين في الأفعال.. ويشمل:**

تضمين الفعل معنى فعل آخر فيعامل معاملته

تعددت أقوال النحاة في صحة مجيء الباء للتبعيض بين مجوز ومانع كما تردد بعضهم في إثبات ذلك فجاءت نقولهم محتملة للوجهين الجواز والمنع، كما عدّ بعضهم التبعيض من معانيها ثم راح يؤول ما استشهد به المجوّزون، وهذا ما تظهره الدراسة في ذلك .

أولاً: جواز مجيء الباء للتبعيض مطلقًا

ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الباء للتبعيض(١)، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر:

شربْنَ بماءِ البحر ثم تَرَفَّعَتْ ... متى لججٍ خُضْر لهنَّ نئيجُ(٢)

ومِمّا اعتمدوه أيضا شاهداً على مجيئها للتبعيض(٣) قول عنترة:

شربت بماء الدحرضين، فأصبحت ... زوراء، تنفر عن حياض الديلم(٤)

كما استند الكوفيون لمذهبهم أيضاً بقول الله تعالى:"﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾(٥). ويحتمله قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾(٦).

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٢٦٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/١١، والجني الداني ص ٤٣.

(٢) بيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب للهذلي. ينظر: حروف المعاني والصفات لأبي القاسم الزجاجي ص٤٧ –ط: علي توفيق الحمد– مؤسسة الرسالة – بيروت– ط١ لسنة ١٩٨٤م، والخصائص٢/ ٨٧، وشرح الكافية الشافية٢/ ٨٠٧، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٤٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل١١/ ١٩٨ ، ١٩٩.

(٤) بيت من الكامل، لم أقف على لقائل. ينظر: شرح القصائد السّبع لابن الأنباريّ ٣٢٤، ٣٢٥، وحروف المعاني والصفات ص٤٨، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٤٥.

(٥) من الآية (٦) سورة الإنسان.

(٦) من الآية (٦) سورة المائدة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ووافقهم على ذلك كل من الأصمعي، والفارسي، والقتبي[١]، وهو ما نقل – أيضاً– عن ابن كيسان[٢].

قال ابن قتيبة: "الباء مكان "مِنْ" تقول العرب: شربت بماء كذا وكذا، أي من ماء كذا. قال الله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾[٣]، ﴿وعَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللَّهِ﴾[٤]، ويكون بمعنى يشربها عباد الله ويشرب منها"[٥].

ثانياً: تعدي الفعل ولزومه وأثره في معنى الباء

نص الإمامالرازي على أن الباء متى دخلتعلى فعل يتعدى بنفسه تقتضي التبعيض خلافا للحنفية أما إذا دخلت على فعل لا يتعدى بنفسه كقولك كتبت بالقلم ومررت بزيد فإنها لا تقتضي إلا مجرد الالصاق بإجماع[٦].

ثالثاً: ابن مالك يعدّ التبعيض من معاني الباء ثم يؤوّل الشواهد

أمّا ابن مالك وإن عدّ في التسهيل من معاني الباء موافقتها لـ «من» التبعيضية[٧]، واستشهد في شرحه[٨] بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٢٦٣، والتذييل والتكميل ١٩٨/١١، والجني الداني ص ٤٣، والمساعد ٢٦٤/٢، والتصريح ٦٤٧/١.
(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٩٨/١ ، والهداية في شرح الكفاية ص ٤١٧.
(٣) من الآية (٢٨) في سورة المطففين.
(٤) من الآية (٦) في سورة الإنسان.
(٥) تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ص٣٠١ بتحقيق: إبراهيم شمس الدين– ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
(٦) المحصول لفخر الدين لرازي ١/ ٣٧٩ – تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني– : مؤسسة الرسالة– ط٣ لسنة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
(٧) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني ص ١٤٥ – بتحقيق: محمد كامل بركات– ط: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر– لسنة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٢.

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا .. شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ [١]

وقد نقله عنه أبو حيان[٢] .

وهذه موافقة صريحة من ابن مالك للكوفيين؛ إلا أنّه عاد؛ فخرج بيت أبي ذؤيب على التضمين، وجعله الأجود؛ فقال: "والأجود في هذا أن يضمن شربن معنى روين ويعامل معاملته، كما ضمن يحمى معنى يوقد فعومل معاملته في﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾[٣] [٤]، لأن المستعمل أحميت الشيء في النار وأوقدت عليه"[٥].

وقد نص ابن جني على أن الباء فيه زائدة، لأن معناه؛ شربن ماء البحر وهو ظاهر الحال، والعدول عنه تعسف [٦].

كما خرج بيت عنترة: على أن الباء فيه بمعنى " في" كقولك" شربت بالبصرة وبالكوفة، أي في البصرة والكوفة، أي شربت وهي بماء الدحرضين[٧].

---

(١) بيت من الكامل، نسب لجميل بثينة. ينظر: الحيوان للجاحظ ٦/ ٤١١ –دار الكتب العلمية – بيروت– ط٢ لسنة ١٤٢٤ هـ، والشعر والشعراء لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري١/ ٤٣٢– دار الحديث، القاهرة سنة ١٤٢٣هـ، وشرح الكافية الشافية٢/ ٨٠٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١١/ ١٩٩.

(٣) من الآية (٣٥) في سورة التوبة.

(٤) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٣.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ١/ ١٤٥ – ط: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان– ط١ لسنة ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

(٧) ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

رابعاً: نفي مجيء الباء للتبعيض

وقد تشدد قوم فنفوا مجيئها للتبعيض قال ابن برهان: "ومن زعم أنّ الباء تفيد التبعيض، فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه"(١).

وقد نقل أبو حيان رفضهم رفضاً صريحاً مجيئها للتبعيض، ونقل تخريج الآية التي استشهد بها الكوفيون على مجيئها للتبعيض بأنها للظرفية، فقال: "وقال بعض أصحابنا ما ملخصه: "لو كانت الباء للتبعيض لقلت: زيد بالقوم، تريد: من القوم، وقبضت بالدراهم، أي: من الدراهم، والباء في (يَشْرَبُ بِهَا) ونظيره بمعنى (في)، وهو أولى من قول من جعلها زائدة؛ لأن زيادة الباء في المفعول لا تنقاس"(٢).

كما نقل عن صاحب البسيط ما يضعف مذهب الكوفيين بكونها للتبعيض بنفي أن يكون أحد من النحاة ذكر أنها للتبعيض فقال: "وفي البسيط: "ولم يذكر أحد من النحويين أن الباء للتبعيض"(٣).

خامساً: التردد في نقل صحة التبعيض في معاني الباء

تقدم أن أبا حيان نقل عن صاحب البسيط جزمه بأن أحدا لم يذكر أن من معاني الباء التبعيض لكنه عاد فنقل عنه صحة مجيئها له؛ فقال -نقلا عن البسيط-: "وقيل: تكون له، نحو قولك: مسحت بالمنديل، ومسحت المنديل، و"أخذت زمام الناقة، وأخذت بزمامها"(٤).

---

(١) شرح اللمع ابن برهان ص١٧٤.
(٢) التذييل والتكميل ١١/ ١٩٩.
(٣) ينظر: المرجع السابق١١/ ٢٠٠.
(٤) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

قلت: هذا ما بدا عليه النقل عند أبي حيان من تردد بعد الجزم منه بعدم مجيئها للتبعيض على نقيض ما كان عليه ابن مالك من تردد حين نص على أنها للتبعيض ابتداء في تسهيله ثم عاد فأول الشواهد على خلافه.

تعقيب

يبدو من عرض أقوال النحاة في مجيئ التبعيض ضمن معاني الباء أنه متأرجح بين القبول والرفض والشواهد الواردة في ذلك كثيرة وإن كانت محتملة للتأويل وكلام النحاة في الباب مضطرب وإن نص بعضهم على نف الورود في اللغة، ومع هذا كله فالأرجح هو احتمال التبعيض في معانيها إذ النفي للشيء لا يقوم مع وجود شاهد الإثبات.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

• الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرا وباطنًا .. وبعد فقد كشفت هذه الدراسة لظاهرة التأويل للشاهد الشعري عند ابن مالك من خلال عرض المعايير السبعة التي انبسقت منها فكرة هذه التأويلات واندرجت تحتها لتجلي قوة العبقرية النحوية التي تمكنت من خلال الفكرة أن تتسع بالقاعدة لنحوية وتسير به في نواح عدة .

وقد أظهرت هذه الدراسة لمنهج ابن مالك في تخريج هذه الشواهد وتأويلها جانباً من جوانب الإبداع النحوي عند ابن مالك فيما تأوّله بنفسه على أغلب الظنّ في ذلك بحسب ما وقفت عليه، كما ألمحت إلى جانب من تأثره بالسابقين فيما نقله من تأويلات مكتفيًا بالنقل تارة، ومضيفًا إليه تارة أخرى.

كما أظهرت الدراسة جانبًا من تأثر اللاحقين وموقفهم من ابن مالك في تأويلاته.

كما تجلت في هذه الشواهد الشعرية نزعة بصرية عند ابن مالك تظهر من خلالها شخصية مختلفة ومواقف مغايرة لشخصيته ومواقفه التي انتصر فيها كثيرًا للمذهب الكوفي مرجحاً له.

وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

١-قوة الإبداع عند ابن مالك في طريقة عرضه للمذاهب التي ارتضاها كما تظهر قوته الإبداعية أيضا في اجتهد فيه من آراء.

٢-تأثير ابن مالك فيمن جاء بعده وتركه لبصمات فكرية قوية واضحة في تراث اللحقين به.

٣-تميز شخصية ابن مالك النحوية بالحيدة وعدم التعصب لرأي مجموعة أو مذهب نحوي بعينه.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة انتزاع فكرة غلبة النزعة الكوفية عن شخصية ابن مالك في جميع آرائه؛ إذ قد كانت له آراء يترك فيها المذهب لكوفي بل ويرد عليه ويؤول شواهده.

هذا ما يسر الله جمعه من هذه الدراسة ولا أدعي فيما جمعته الكمال فالكمال لله وحده. وما كان من توفيق فمن الله وحده وما كان من خطإ أو خلل أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه بريئان .. والحمد لله رب العالمين..

الباحث

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

• المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**.

١- الإبانة في اللغة العربية لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري- بتحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرين- ط : وزارة التراث القومي والثقافة -عمان- ط١ لسنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي- بتحقيق: رجب عثمان محمد -ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط١ لسنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

٣- أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو ، الزمخشري - بتحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- ط١ لسنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٤- إصلاح المنطق لابن السكيت- تحقيق: محمد مرعب- دار إحياء التراث العربي- ط١ لسنة ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢م.

٥- أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ص٢٣٢ ط: دار غريب للطباعة ط ١ لسنة ٢٠٠٦م .

٦- أصول النحو العربي أ.د. محمد عيد - ط: القاهرة - ١٩٧٨ م

٧- الأصول في النحو لأبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج بتحقيق: عبد الحسين الفتلي- ط: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٨- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس- بتحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم- منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- ط١ لسنة ١٤٢١ هـ.

٩- إعراب القرآن للباقولي (المنسوب خطأ للزجاج)- بتحقيق: إبراهيم الإبياري- ط: دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت- ط٤- لسنة ١٤٢٠هـ.

١٠- أمالي ابن الشجري -بتحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي، القاهرة- ط١ لسنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات، كمال الدين الأنباري- المكتبة العصرية- ط١ لسنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد جمال الدين ابن هشام - بتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي- ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي-بتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني- ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت -ط١ لسنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.
١٤- الإيمان لابن منده - تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي- مؤسسة الرسالة - بيروت- ط٢ لسنة ١٤٠٦هـ.
١٥- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي -بتحقيق: صدقي محمد جميل- ط: دار الفكر - بيروت.
١٦- تاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي- بتحقيق: مجموعة من المحققين- ط: دار الهداية.
١٧- تاج اللغة وصحاح العربية المعروف بالصحاح للجوهري الفارابي بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت- ط٤ لسنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
١٨- التأويل النحوي في القرآن الكريم . د. عبد الفتاح الحموز ١٩٨٤ م .
١٩- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري -بتحقيق: إبراهيم شمس الدين- ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
٢٠- التحرير والتنوير المسمى «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمؤلفه: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي - ط : الدار التونسية للنشر - تونس- سنة النشر: ١٩٨٤ هـ. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي -ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة- ط١ لسنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي- بتحقيق: د. حسن هنداوي- دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - ط١.
٢٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني- بتحقيق: محمد كامل بركات- ط: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- لسنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٣- تفسير القرطبي – تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش- دار الكتب المصرية – القاهرة- ط٢ لسنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
٢٤- التمثيل والمحاضرة للثعالبي – حققه: عبد الفتاح محمد الحلو الدار العربية للكتاب- ط٢ لسنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٢٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش بتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون- ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – ط١ لسنة ١٤٢٨ هـ.
٢٦- تهذيب اللغة للأزهري بتحقيق: محمد عوض مرعب –ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت- ط١ لسنة ٢٠٠١م.
٢٧- التوحيد لابن خزيمة –تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان- مكتبة الرشد – السعودية – الرياض- ط٥ لسنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٨- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي- بتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان- ط: دار الفكر العربي- ط١ لسنة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٢٩- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني – بتحقيق: اوتو تريزل- ط: دار الكتاب العربي – بيروت- ط٢ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٣٠- جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري – تحقيق: أحمد محمد شاكر- ط: مؤسسة الرسالة- ط١ لسنة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣١- الجمل في النحو لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ط: د. فخر الدين قباوة- ط٥ لسنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٣٢- الجنى الداني في حروف المعاني- لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي – تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل- ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- ط١ لسنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
٣٣- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي –بتحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي- دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت- ط٢ لسنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
٣٤- حروف المعاني والصفات لأبي القاسم الزجاجي، ط: علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة – بيروت- ط١ لسنة ١٩٨٤م.
٣٥- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي لا ط، لا ت.

٣٦- الحيوان للجاحظ -دار الكتب العلمية – بيروت- ط٢ لسنة ١٤٢٤ هـ.
٣٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي-بتحقيق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي، القاهرة-ط٤ لسنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
٣٨- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي – ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة: الرابعة.
٣٩- الدر المصون الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط- ط: دار القلم، دمشق.
٤٠- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس- المطبعة النموذجية بتحقيق د. محمد حسين.
٤١- ديوان الأسود بن يعفر -بتحقيق نوري حمودي القيسي-ط: المطبعة العامة للصحافة والطباعة – مطبعة الجمهورية ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
٤٢- ديوان القطامي -تحقيق إبرهيم السامرائي وغيره ط: دار الثقافة بيروت ط١ لسنة ١٩٦٠م.
٤٣- ديوان أمية بن أبي الصلت – ط المكتبة الأهلية- بيروت ط١ لسنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م
٤٤- ديوان ذي الرمة – برواية ثعلب بشرح الإمام أبي نصر الباهلي- تحقيق: عبد القدوس أبو صالح- ط: مؤسسة الإيمان لسنة١٩٨٢م-١٤٠٣هـ.
٤٥- ديوان طرفة بن العبد -تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين-ط: دار الكتب العلمية- ط٣ لسنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٤٦- ديوان عبيد بن الأبرص بشرح أشرف أحمد عدرة-ط: دار الكتاب العربي-بيروت ط١ لسنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٤٧- السبعة في القراءات لابن مجاهد – بتحقيق: شوقي ضيف- دار المعارف – مصر ط٢ لسنة ١٤٠٠هـ.
٤٨- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي- ط: دار الكتب العلمية بيروت- ط١ لسنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٤٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك – تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- ط١ لسنة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ابن عقيل) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد- ط : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة- ط٢٠ لسنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
٥١- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم- ط: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر- لسنة: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
٥٢- شرح أبيات مغني اللبيب - عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح وغيره ط: دار المأمون للتراث، بيروت ط٢ لعدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ ه).
٥٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط١ لسنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥٤- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، وكان يعرف بالوقاد - ط: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان-الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٥٥- شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» لزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي- تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال- ط: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية- ط١ لسنة ١٤٢٩ ه - ٢٠٠٨م.
٥٦- شرح ألفية ابن معط لابن القواس لا ط، لا ت.
٥٧- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري -تحقيق: عبد السلام محمد هارون- ط: دار المعارف- الطبعة: الخامسة.
٥٨- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني.
٥٩- شرح المفصل لابن يعيش - تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان/ ط١ لسنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٦٠- شرح تسهيل الفوائد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني- تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، وغيره- ط: هجر للطباعة - ط١ لسنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦١- شرح ديوان الحماسة للتبريزي - ط: دار القلم - بيروت.

٦٢- شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري – تحقيق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي- دار المعرفة – بيروت.
٦٣- شرح شواهد المغني للسيوطي – تحقيق: أحمد ظافر كوجان- ط: لجنة التراث العربي، لسنة ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
٦٤- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي- ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
٦٥- الشعر والشعراء لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري- دار الحديث، القاهرة سنة ١٤٢٣ هـ.
٦٦- ضرائر الشعر – تحقيق: السيد إبراهيم محمد- ط: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع- ط١ لسنة ١٩٨٠م.
٦٧- العدة في إعراب العمدة لابن فرحون – تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد- ط: دار الإمام البخاري – الدوحة.
٦٨- العقد الفريد لان عبد ربه- دار الكتب العلمية – بيروت- ط١ لسنة، ١٤٠٤ ه.
٦٩- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي – تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- ط١ لسنة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
٧٠- عيون الأخبار لمؤلفه أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري-ط: دار الكتب العلمية -بيروت لسنة ١٤١٨ هـ .
٧١- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لمؤلفه: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي – تحقيق: حسن موسى الشاعر- ط: دار البشير – عمان- ط١ لسنة، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٧٢- الكامل في اللغة والأدب للمرد – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي – القاهرة- ط٣ لسنة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
٧٣- كتاب الأفعال لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي، المعروف بابن الحداد بتحقيق: حسين محمد محمد شرف وغيره- مؤسسة دار الشعب لسنة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
٧٤- الكتاب لسيبويه – تحقيق: عبد السلام محمد هارون- ط: مكتبة الخانجي، القاهرة- الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٧٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله – دار الكتاب العربي – بيروت– الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.
٧٦- كشف المشكل من حديث الصحيحين لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي تحقيق: علي حسين البواب– ط:دار الوطن – الرياض.
٧٧- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري – تحقيق د. عبد الإله النبهان– ط: دار الفكر – دمشق ط١ لسنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٧٨- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني– تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض– دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان– ط١ لسنة ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.
٧٩- لسان العرب – لابن منظور– ط: دار صادر – بيروت– الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ه
٨٠- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ– تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي– ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية– ط١ لسنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٨١- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي– تحقيق: فائز فارس–ط: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٨٢- ما يجوز للشاعر في الضرورة لابن القزاز– تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي– ط: دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
٨٣- مجالس ثعلب لاط– لات.
٨٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي – تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد– دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ لسنة – ١٤٢٢ هـ.
٨٥- المحصول لفخر الدين لرازي – دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني– : مؤسسة الرسالة– الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٨٦- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي تحقيق: عبد الحميد هنداوي- ط: دار الكتب العلمية – بيروت- ط١ لسنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٨٧- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي - تحقيق: خليل إبراهم جفال- ط: دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط١لسنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٨٨- المذكر والمؤنث - تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث لسنة: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
٨٩- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق: د. محمد كامل بركات: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة) ط١ (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
٩٠- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد- مطبعة المدني- الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ.
٩١- المستدرك على الصحيحين للحاكم -تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية – بيروت-ط١ لسنة ١٤١١ – ١٩٩م.
٩٢- مسند أحمد - بتحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون- مؤسسة الرسالة- ط١ لسنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٩٣- مسند إسحاق بن راهويه - تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي- مكتبة الإيمان - المدينة المنورة- ط١ لسنة ١٤١٢ – ١٩٩١م.
٩٤- المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة - بتحقيق: كمال يوسف الحوت- مكتبة الرشد – الرياض - الطبعة: الأولى لسنة ١٤٠٩هـ.
٩٥- معانى القرآن للأخفش تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة- ط: مكتبة الخانجي، القاهرة.
٩٦- معاني القرآن للفراء - تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي- دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر- الطبعة: الأولى.
٩٧- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي- ط: عالم الكتب – بيروت- الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٩٨- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي للدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل- ط: عالم الكتب، القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٩٩- المعجم المفصل في شواهد العربية -د. إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٠٠- معجم ديوان الأدب للفارابي - تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر- طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة- لسنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٠١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام- تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله- دار الفكر - دمشق- ط٦ لسنة ١٩٨٥م.
١٠٢- مفتاح العلوم للسكاكي - تحيق: نعيم زرزور- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط٢ لسنة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٠٣- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري - بتحقيق د. علي بو ملحم/ مكتبة الهلال/بيروت/ط١، ١٩٩٣م.
١٠٤- المقاصد الشافية بشرح ألفية ابن مالك للشاطبي لمجموعة من المحققين-ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة- ط١ لسنة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٠٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» لمؤلفه بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني - بتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين- ط: دار السلام بالقاهرة-ط: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
١٠٦- مقاييس اللغة لابن فارس بتحقبق: عبد السلام محمد هارون - ط: دار الفكر لسنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٠٧- المقتضب للمبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة- ط: عالم الكتب. - بيروت
١٠٨- ملحق ديوان رؤبة بن العجاج لاط - لا ت.
١٠٩- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي - ط: دار إحياء التراث القديم- الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
١١٠- نتائج الفكر في النحو للسهيلي (- دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ لسنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
١١١- النحو الوافي لعباس حسن- ط: دار المعارف- الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة

١١٢- النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِيرِ غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ لابن بطال -تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم- المكتبة التجارية، مكة المكرمة ١٩٨٨ م ، ١٩٩١ م.
١١٣- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - تحقيق: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد- دار الشروق- ط١ لسنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
١١٤- الهداية في شرح الكفاية لاط- لات
١١٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي- تحقيق : رجب عثمان محمدوغيره- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط١ لسنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- المجلات والدوريات

١١٦- أثر التأويل النحوي في فهم النص، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد ١٥ لسنة ١٩٨٨.
١١٧- التأويل أسبابه ووسائله في النحو والعربي بحث ترقية للدكتور سماسم بسيوني عبد العزيز مطر - أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ - جامعة الأزهر- حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد الثاني والثلاثون ٢٠١٧م .
١١٨- التأويل النحوي بين الفراء والزجاج من خلال كتابيهما معاني القرآن - بحث ماجستير مقدم من الباحث عثمان جميل قاسم لكنج وعنوانه-المقدم بكلية الآداب قسم اللغة العربية بجامعة اليرموك ٢٠٠٩- ٢٠١٠م.
١١٩- التأويل النحوي عند ابن عادل الحنبلي في تفسيره اللباب في علوم الكتاب بحث دكتوراه -مقدم من الباحث صالح زيتوني للسنة الجامعية ١٤٣٨- ١٤٣٩هـ / ٢٠١٧- ٢٠١٨ م بجامعة محمد خيضر بسكرة كلية الآداب واللغات قسم الآداب واللغة العربية.
١٢٠- التأويل النحوي للشاهد الشعري عند ابن السراج، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بجرجا- العدد الحادي والعشرون- ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.
١٢١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي - تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي- ط:عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)- ط١ لسنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

١٢٢- ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد الشعرية النحوية في باب إن وأخواتها، بحث منشور بمجلة جامعة طيبة للدكتور/ محمد بن عبد القادر هنادي، العدد٨- عام ١٤٣٧هـ.

١٢٣- مفهوم التأويل في علم النحو (دراسة إبستيمولوجية) بحث مقدم إلى كلية الآداب والعلوم الثقافية بجامعة سونن كاليجاكا الإسلامية الحكومية يوكجاكرتا ٢٠١٣ م للباحث عرفان أنتونو.

١٢٤- ملامح التأويل النحوي للشاهد الشعري عند السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، حمود بن حماد الربعي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت – كلية الآداب- المجلد ١٢- العدد ٤٢.

• المحتويات

مقدمة ٨٧٥٥
تمهيد ٨٧٦٠
التأويل لغة واصطلاحًا: ٨٧٦٠
المعيار الأول : **الحمل على اللفظ** .. ويشمل ٨٧٦٤
١- عد (مَنْ) نكرة موصوفة بالمصدر بتقدير مضاف ٨٧٦٥
موقف ابن مالك ٨٧٦٥
تأصيل المسألة عند المتقدمين ٨٧٦٦
٢- ردّ احتمال الزّمانيّة بـ (أنْ وصلتها) بإرادة التّعليل والسّببيّة ٨٧٧١
موقف ابن مالك مما استشهد به ابن جني ٨٧٧٣
صدى المذهبين عند أبي حيان: ٨٧٧٣
أولاً: **متابعته التأويل في شرحه على التسهيل**: ٨٧٧٣
ثانياً: **اعتماد أبي حيان المذهبين في تفسيره**: ٨٧٧٣
المعيار الثاني: **الحمل على المعنى** .. ويشمل : ٨٧٧٥
١- وقف (حيث) على المكانية وإن احتملت الزمانية ٨٧٧٦
احتمال الظرفية الزمانية في «حيثُ» ٨٧٧٦
وقف (حيث) للمكان وتأويل ابن مالك لما يحتمل الزمان فيها ٨٧٧٧
جذور التأويل عند السابقين ٨٧٧٧
متابعات للتأويل وانتصارات له ٨٧٧٧
وسطية ابن الشجري بين المذهبين ٨٧٧٧
صدى وسطية مذهب ابن الشجري عند المتأخرين ٨٧٧٨
تعقيب ٨٧٧٨
٢- حمل (أفعِل) على الطلب لا على التعجب ٨٧٧٩
موقف ابن مالك: ٨٧٧٩
المعيار الثالث : **الحذف** .. ويشمل : ٨٧٨١
١- حذف المبتدأ ٨٧٨٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

سيبويه يؤول الشاهد : ٨٧٨٣
ابن مالك يتابع سيبويه فيؤول الشاهد ٨٧٨٣
تأويل الشاهد على حذف الخبر وليس المبتدأ ٨٧٨٤
سيبويه ينص على القولين في التأويل ٨٧٨٥
تجويزهم الفاء في خبر المبتدأ المتضمن أمراً أو نهياً ٨٧٨٥
موقف الأخفش من تأويل سيبويه للشاهد هنا ٨٧٨٥
٢- حذف الخبر ٨٧٨٧
موقف ابن مالك ٨٧٨٨
٣- حذف العامل مع دلالة اسم الفاعل ٨٧٨٩
إعمال اسم الفاعل مع كونه موصوفاً ٨٧٨٩
موقف ابن مالك مما استشهد به الكسائي: ٨٧٨٩
انتصار أبي حيان لابن مالك ٨٧٩٠
٤- تقدير عامل مضمر دلّ عليه المظهر ٨٧٩١
تجويز هم تقديم معمول "أنْ" المصدرية عليها ٨٧٩١
موقف ابن مالك: ٨٧٩١
أصل التأويل عند ابن جني وابن يعيش ٨٧٩١
٥- حذف الموصوف مع صفته ودخول العامل فيه على معمول الوصف ٨٧٩٣
دخول الجارّ على " نعم وبئس" ودليل اسميتهما ٨٧٩٣
موقف ابن مالك : ٨٧٩٣
٦- حمل «لا» بعد «يا» على النّهي؛ لا على النُّدبة ٨٧٩٦
أصل يا لفلان عند الكوفيين ٨٧٩٦
موقف ابن مالك ٨٧٩٧
٧- الحذف من أبنية الحروف النواسخ ٨٧٩٩
لام الابتداء بعد «لكن» ٨٧٩٩
اعتراض البصريين على ذلك: ٨٧٩٩
ابن مالك يتابع مذهب البصريين ٨٨٠٠

تعضيد النحاة للتأويل في الشاهد الشعري بشاهد قرآني ٨٨٠٠
٨- حذف الفعل الناسخ مع بقاء عمله ٨٨٠٣
٩- حذف أحد مفعولي «ظن» ٨٨٠٨
- **المعيار الرابع : التوسع ... ويشمل** ٨٨١٢
توسعهم في التوابع ٨٨١٢
١- توسعهم في الواو العاطفة ٨٨١٢
المعيار الخامس الضرورات ..... ويشمل ٨٨١٨
١- التأكيد بصريح التكرير في الحروف التي ليست جواباً ضرورة ٨٨١٩
اضطراب النقل عن ابن هشام ٨٨٢٠
٢- عد (أنّ) وأخواتها النواصب جوازم للفعل ضرورة ٨٨٢١
موقف ابن مالك ٨٨٢١
- **المعيار السادس: تضعيف القياس.. ويشمل:** ٨٨٢٢
موقف ابن مالك ٨٨٢٢
تعضيد أبي حيان لما ذهب إليه ابن مالك من تأويل ٨٨٢٢
- **المعيار السابع: التضمين في الأفعال.. ويشمل:** ٨٨٢٥
تضمين الفعل معنى فعل آخر فيعامل معاملته ٨٨٢٥
أولاً: جواز مجيء الباء للتبعيض مطلقاً ٨٨٢٥
ثانياً: تعدي الفعل ولزومه وأثره في معنى الباء ٨٨٢٦
رابعاً: نفي مجيء الباء للتبعيض ٨٨٢٨
خامساً: التردد في نقل صحة التبعيض في معاني الباء ٨٨٢٨
تعقيب ٨٨٢٩
- **الخاتمة** ٨٨٣٠
- **المصادر والمراجع** ٨٨٣٢